أثر الإفصاح عن مخاطر الإئتمان المصرفى على تحسين الأداء المالى للبنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية.

دكتور/ محمود محمد عبد الرحيم حسين

(*) د . محمود محمد عبد الرحيم حسين: مدرس بقسم المحاسبة - كلية التجارة ، جامعة بنها ، وتتمثل الإهتمامات البحثية في المحاسبة المالية والمراجعة والضرائب.
Email : drreheim@yahoo.com

ملخص البحث:

هدف البحث إلى التعرف على تأثير الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية،وقد كان مجتمع الدراسة هو قطاع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والذي يتكون من سبعة وثلاثون (٣٧) بنكا وفقا لتقرير البنك المركزي المصري، وقد تم اختيار عينة طبقية من هذه البنوك بلغت ثمانية (8) بنوك تجارية تعمل فى بيئة الأعمال المصرية، وقد امتدت فترة الدراسة الى اربعة سنوات خلال الفترة الزمنية (٢٠١٥-٢٠١٨).

ولتحقيق هدف البحث تم قياس الإفصاح عن المخاطر الائتمانية من خلال المؤشرات التالية: نسبة القروض المتعثرة، نسبة مخصصات خسائر القروض، نسبة القروض والسلفيات للموارد الخارجية والذاتية، نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، نسبة السيولة، نسبة الرافعة المالية، نسبة الكفاءة المالية، نسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك، وتم قياس الأداء المالى من خلال المؤشرات التالية : معدل العائد على الأصولROA،ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE، معدل العائد على السهم EPS، ولتحقيق أهداف البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي والنماذج الخطية المعممة Generalized Linear Models وذلك في محاولة لجعل فروض نماذج الإنحدار التقليدية أكثر واقعية لكي تتلائم مع الواقع العملي، وتعتبر هذه النماذج أقل قيودا من نماذج الانحدار التقليدية.

وقد أظهرت النتائج ثبوت صحة الفرض الاساسى للبحث وهو وجود أثر معنوى ذو دلالة احصائية بين الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية المصرفية وتحسين الأداء المالى للبنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة توافر معايير واجراءات سليمة لمنح الإئتمان عند صياغة السياسة الإئتمانية للبنك، وتطوير مستوى الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية من خلال استحداث قائمة جديدة يتم إعدادها وفقا لمعيار محاسبي جديد، مع مراعاة إلتزام البنوك بالشفافية في عرض قوائمها المالية حتى يتم تطوير آلية للإنذار المبكر تكون مهمتها الإكتشاف المبكر للمخاطر الإئتمانية حتى يمكن اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها، وفى الأخير ضرورة تأهيل كادر محاسبي وإداري متخصص في قياس الأداء المالي للبنوك بشكل علمي.

الكلمات المفتاحية : مخاطر الإئتمان المصرفى، الإفصاح عن مخاطر الإئتمان، الأداء المالى، البنوك التجارية، بيئة الأعمال المصرية.

Abstract :

The study aimed to measure the impact of banks'credit risk disclosure on financial performance improvement in the commercial banks on Egyption Business Environment. The study population consisted of (37) banks, while thestudy sample consisted of (8) commercial banks during the time period (2015-2018).

Credit risks disclosure was measured through nonperforming loans ratio، loan loss provision ratio, ratio of loans and facilities to self and external resources,ratio of owners equity to total of loans, Liquidity ratio, financial leverage ratio, financial efficiency ratio, Capital Adequacy ratio and the bank size, and the financial performance was measured through the rate of return on assets ROA, the rate of return on equity ROE and the rate of earnings per share EPS. To achieve the goals of the study by using many statistical methods, such as descriptive statistics and generalized linear regression analysis are used. The generalized linear regressgrssion models are more realistic and less restrictive than the traditional regression models to fit the practical requreiments.

The results showed that there is a statistically significant effect of credit risk disclosure on commercial banks' the financial performance in egyption business environment.

The study recommended that there should be convenient procedures and criteria of the credit base while setting up the bank's credit policy. Developing the level of credit risks disclosure is done by creating a new statement designed according to a new accounting standard. The banks should commit to transparency of its financial statements review to develop a warning mechanism to early discover these credit risks to take protective procedures to prevent or decrease its consequences. At last, there should be a qualified and specialized accounting and administrative staff to measure the banks' financial performance scientifically.

Key Words : The banks' Credits Risks - Credit Risks Disclosure - Financial Performance - The Commercial Banks - The Egyptian Business Enviroment .

١- الإطار العام للبحث :

١/١- المقدمة

يعتبر الإفصاح أحد أهم المصادر لتوصيل نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي إلى مستخدمى المعلومات المحاسبية، هذا الإفصاح يعكس اتباع سياسة الوضوح الكامل لكل الحقائق والمعلومات المالية وغير المالية والأحداث الجوهرية عن المنشأة والتي تهم المستثمرين والأطراف المختلفة ذات الإهتمام وكافة أطراف مجتمع الإستثمار بشكل عادل وفي الوقت المناسب ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المناسبة المبنية على معلومات صحيحة ودقيقة". (الدليل المصرى لحوكمة الشركات – الإصدار الثالث، ص٣٤، اغسطس ٢٠١٦)،ويتم الإفصاح من خلال التقارير المالية والتي تتضمن معلومات عن موارد المنشأة والتزاماتها قبل الغير، وتفيد هذه المعلومات في بيان أوجه القوة وأوجه الضعف في المركز المالي للمنشأة، وكذلك في تقدير مدي السيولة التي تتمتع بها المنشأة، كما تفيد هذه المعلومات في تقييم أداء المنشأة وتقدير درجة المخاطر (ياسين العيسي، ٢٠١٠).

ولما كانت البنوك تمثل البنوك حجر الزاوية لأي اقتصاد، وكانت التقارير السنوية هي المؤشر والمقياس المتاح لنشاط تلك البنوك، فكان من الضروري أن توضح هذه التقارير أعمال تلك البنوك بوضوح وشمولية وشفافية، حيث أنها تعكس وبشكل واضح الآثار المالية للأنشطة والعمليات التي تتم فعلا، وبالتالي فإن كمية ونوعية الإفصاح لها تأثير كبير على التقارير المالية للمنظمات بشكل عام والبنوك بشكل خاص، مما ينعكس على استقرارية الجهاز المصرفي.(Acharya &Ryan, 2016).

يعد الإفصاح المحاسبي الركيزة الأساسية في تحقيق أهداف التقارير المالية التي توفر معلومات ملائمة لمستخدمى المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات الاقتصادية، وهو يعطي صورة واضحة وصحيحة للمستخدمين عن الوحدة الاقتصادية، وتزداد أهمية الإفصاح عندما ترتبط بالبنوك التجارية بوصفها تعمل في مجال الوساطة المالية، إذ تتجمع لديها معظم مدخرات المجتمع، وتقوم بمنح الائتمان لكل فروع النشاط الاقتصادي وأثناء تأدية هذه الوظائف تتعرض البنوك للعديد من المخاطر.

وفى هذا السياق يحظى الإفصاح المحاسبي سواء كان إفصاحا إجباريا، أو إفصاحا اختياريا بأهمية جوهرية حيث يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات " Information Asymmetry" بين الأطراف الداخلية والخارجية مما يؤدي إلى زيادة فعالية المحتوى الإخبارى للتقارير المالية للبنوك. ولذلك نال الاهتمام بتوسيع متطلبات الإفصاح المحاسبي بشكل عام والإفصاح عن المخاطر ومخاطر الإئتمان بشكل خاص أهمية متزايدة، وذلك بغرض منح كل مستخدمى المعلومات تحذيرات مبكرة عن أى مخاطر محتملة قد تتعرض لها وتهدد قدرتها على البقاء والإستمرار في المستقبل مما يساعدهم على تقدير وتوقع المخاطر التي قد تتعرض لها وبالتالي اتخاذ قرارات تتوائم وتلك المخاطر.

ونتيجة للمخالفات المحاسبية المكتشفة في العديد من المنشآت مثل: وورلد كوم، وشركة إنرون، نشأت عدة مناقشات وجدل عن إفصاحات إدارة المخاطر، ولكن لم تكن المخالفات المحاسبية هي الدافع الوحيد، فقد تم الإعتراف بأن المؤسسات المالية تعمل فى ظل بيئات خارجية غير مستقرة وغير قابلة للتنبؤ بشكل متزايد، ونتج عن هذا زيادة الوعى عن المخاطر وإدارة المخاطر إلا أن هيكل الإفصاح الإجباري مازال يخلو من إطار متكامل للإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك. ,(Jankensgard et al, 2014) وفى هذا الصدد أشارت العديد من الأبحاث في السنوات الأخيرة أن تقارير المخاطر الحالية لا تنقل الواقع الحقيقي في التقارير المالية. (Santhosh, A. and Philip J.Shrives, 2014)، حيث تحتاج بعض القرارات إلى مستوى معين ومحدد من المعلومات التي يجب أن يتم الإفصاح عنها محاسبيا، وتقديم المعلومات في الوقت المناسب، مما قد يساعد أصحاب القرار الرشيد لاتخاذ القرارات المناسبة التي تبني على مدى سلامة النظام المالي في البنوك.

٢/١- طبيعة المشكلة

يعد النشاط المصرفي من أكثر الأنشطة الإقتصادية التى تتعاظم فيها المخاطر في ظل تحديات العولمةومستحدثات العمل المصرفي واتساع نطاق وحجم النشاط المصرفي، (د/هشام على، ٢٠١٠، Xiao, S., et al 2016)، حيث تعرض الإقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة لأزمات مالية كثيرة، وكان من نتيجة هذه الأزمات أن قامت المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولى، ولجنة بازل للرقابة المصرفية – بدراسة أسباب ونتائج تلك الأزمات، وتبين أن السبب الجوهري وراء تلك الأزمات هو تزايد وتنوع المخاطر

التي تواجه النشاط المصرفي وعدم إدارتها بشكل فعال (وفاء عبد الصمد، ٢٠٠٨-، Linsley, P. and Shrives 2006).

هذا وتواجه البنوك مخاطر مصرفية متنوعة تختلف في درجة خطورتها من بنك إلى أخر،وتمثل المخاطر الإئتمانية جزءا لايستهان به من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حده منافسة وزيادة حجم المعاملات المصرفية، وبالتالي فإن حسن إدارة هذه المخاطر المحتملة تعتبر من العوامل التي تساعد البنك علي نجاحه وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

وفى هذا الإتجاه ونظرا لأهمية الإفصاح في مجال القطاع المصرفي بشكل عام، فقد ألزمت السلطات الرقابية في العالم البنوك بإعداد القوائم المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) "المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشأت المالية المتشابهة" والذي اعتمده مجلس معايير المحاسبة الدولية (١٩٩١، IASB) وقد ألغي سنة ٢٠٠٩ وحل محله المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٧) بعنوان (الأدوات المالية: الافصاحات IFRS 7, (2009) والذي يطالب بأهمية وضرورة الإفصاح عن الإفصاح عن المخاطر المصرفية بشكل عام ومخاطر الإئتمان بشكل خاص في القوائم المالية الخاصة بالبنوك نظرا لطبيعة وأهمية الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع، بالإضافة إلى أن الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالبنوك يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة الأداء المالى للبنوك ومدى قدرتها على الإستمرار والمنافسة.

هذا ويعتبر الإفصاح عن مخاطر الائتمان أمرا ضروريا متأصلا في طبيعة النشاط المصرفى، حيث دعت الحاجة إلى الكشف عن طبيعة هذا الجزء الهام في التقارير المالية السنوية للبنوك من خلال الإفصاح عنه وعن طبيعته وخصائصه، حتى يتم الحد من أو تخفيض الآثار المتوقعة لهذه المخاطر، وبالتالي يؤدي ذلك إلى إجراء تقييم أفضل للأداء المالى للبنك فى المستقبل من خلال الإفصاح عن معلومات مخاطر الإئتمان الكمية والوصفية فى إطارالتقارير المالية للبنك، كما يستفيد المديرون من الشفافية تجاه المخاطر الكامنة في أهدافها الإستراتيجية (Moumen, Othman, Hussainey, 2015)، وتعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر المتعلقة بالأصول فى البنك حيث يسيطر الإئتمان المصرفى على معظم أصول البنك، لذ فقد أكدت معايير المحاسبة على ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتناول أسس تحديد أعباء

المخاطر البنكية العامة، والتي يعتبر أهمها مخاطر الإئتمان المصرفى،فالإفصاح عنها يساهم في رسم صورة واضحة وصادقة عن حقيقة النشاط الإئتماني ومدى كفاءته وجودته وسبل مواجهة المخاطر المالية الناتجة عنه (د/ إيهاب أحمد،٢٠٠٧)

ولقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية عدة معايير تتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، والذي يحتوي في جزء منها على الإفصاح عن معلومات مخاطر الإئتمان التى تساعد مستخدمي المعلومات المالية في تقييم طبيعة ودرجة المخاطر التي يتعرض لها البنك، ومنها إفصاحات وصفية تشمل التعرض للمخاطر وكيفية نشأتها، وكذلك سياسات وإجراءات البنك في قبول وقياس وتحليل ومراقبة المخاطر، بالإضافة إلى إفصاحات كمية تشمل التعرض لمخاطر الإئتمان، وتصنيف التسهيلات الإئتمانية حسب درجة مخاطرها، والديون المجدولة، والديون المعاد هيكلتها، والتركيز على التسهيلات الإئتمانية حسب التوزيع الجغرافي وحسب القطاع الإقتصادي. وتبعا لذلك كان من الضرورى على البنك المركزي المصري كجهة الإشراف والرقابة المهيمنة على النشاط المصرفي مصر أن يطور من القواعد والنظم المحاسبية للجهاز المصرفي بما يكفل استيعاب الأثار الناتجة عن هذه المخاطر وتوفير معلومات محاسبية ملائمة وموثوق بها تساعد مستخدمى المعلومات المحاسبية اصحاب المصالح المختلفة على اتخاذ القرارات السليمة (البنك المركزي المصري، ٢٠٠٩، أشرف عبد الموجود، ٢٠١٠).

الى أن مجلس الإستقرار المالي قد قام (Kryvych & Makarwnko, 2013) ولقد أشار البعض بنشر ورقة بحثية عام ٢٠١٢ بعنوان تحسين جودة معلومات المخاطر المفصح عنها من قبل البنوك والتي أكدت أن متطلبات الإفصاح الحالية في البنوك كثيرة جدا وأحيانا متداخلة مما يضعف الإعتماد عليها، وأشارت الى أن هناك العديد من الأسباب التى قد تؤدى الى عدم كفاية تقييم المخاطر وهى:-

- عدم وجود إطار محدد وواضح للمخاطر الإئتمانية التي قد تواجه البنك.
- عدم تحديد مستوى وأنواع المخاطر الإئتمانية.
- عدم الإتفاق على اسلوب واحد للتعبير عن حجم ونوعية المخاطر الإئتمانية.
- عدم قياس المخاطر الإئتمانية بطريقة كمية إحصائية تزيد من دقة القياس المحاسبي لتلك المخاطر.
- عدم كفاية الافصاح المحاسبي بطريقة فعالة وكاملة عن معلومات المخاطر الإئتمانية في التقارير المالية للبنك حيث وجد المستثمرون إنهم لم يكن لديهم ما يكفي من

المعلومات المناسبة لتقييم هذه المخاطر الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كبيرة في تكاليف التمويل.

مما سبق يتضح لدي الباحث أن هناك فجوة فى المعلومات الخاصة بالمخاطر التى يتعرض لها البنك فى التقارير المالية السنوية ويكتفي بالإشارة عن بعض المعلومات المتعلقة بتكوين المخصصات المقابلة لهذه المخاطر، إلا أنه لا يتم الإفصاح عن باقي الجوانب الهامة المتعلقة بتلك المخاطر والضوابط اللازمة للحد من تلك المخاطر مما لايعكس صورة واضحة عن مخاطرالإئتمان، ومن ثم جاء هذا الإفصاح موجزا وغامضا بشكل لا يفي بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ولا يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك من ملاك ومقرضين ومودعين وجهات رقابية،مما يعكس عدم كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان، فلم يوضح هذا الإفصاح حجم المخاطر الإئتمانية التي يواجهها البنك وكذا حجم الديون الجيدة وغير الجيدة، وأيضا قيمة المخصصات التي يجب تكوينها طبقا لحجم المخاطر الإئتمانية، خاصة أن الإفصاح الكافي عن المخاطر الإئتمانية يحسن من قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك، فضلا عن وجود قصور في السياسات المتبعة في تكوين مخصصات الديون المشكوك فيها وإعدام الديون كأحد وسائل معالجة الخطر الخاص بالإئتمان، والتي تعتبر مطلبا هاما يجب الوفاء به من أجل توفير رؤية أوضح حول سلامة هذه المخصصات وكفايتها، والاكتفاء بذكر أن إعدام الديون يتم في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيال تحصيل تلك الديون، كذلك يلاحظ وجود قصور في

الإفصاح المحاسبي فيما يتعلق بالأصول المقدمة كضمان والقيمة الحالية لها ومدى كفايتها لتغطية الدين ،هذا بالإضافة الى عدم الإفصاح عن مدى توافق تواريخ استحقاق الأصول والخصوم، مما يبرز أن التقارير المالية بالبنوك تأتي قاصرة عن توفير المعلومات المناسبة التى تمكن مستخدميها من التعرف على مخاطر الإئتمان ومدى قدرة البنك فى إدارة تلك المخاطرفى ظل بيئة تتصف بالديناميكية سريعة التغير. وبالتالي يعجز النظام المحاسبى بالبنك عن توفير خصائص جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية المنشورة.

ومن منطلق أن مخرجات الأداء المالي في البنوك تعتبر من مقومات نجاحها، وأحد العوامل التي تسهم في تعزيز قدرتها للتصدي للمخاطر المتوقعة، وبما أن الافصاح عن المخاطرالائتمانية مرتبط بالأداء وكذلك بإمكانيته بتخفيض الفشل المالي، فيجب أن يكون الاداء

المالي من اولى الاولويات لدى البنوك والاهتمام به والعمل على اتخاذ جميع الوسائل والطرق لتحسينه باعتباره اداة لتقييم سلامة البنوك بحيث يعطي مؤشرات الى البنوك بأن هناك خطر قادم يهدد البنك. فضلا عن أن الاداء المالي ومؤشراته يبنى عليه قرارات حاسمة من قبل اصحاب المصالح وجميع من له علاقة بالبنوك.وطالما أن هناك زيادة فى التباين في نتائج الدراسات السابقة حول تأثير الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية على تحسين الأداء المالى للبنوك والعوامل المؤثرة في الإفصاح عن هذه المخاطر وانعكاسها على تحسين الاداء المالى، لذلك فإن تحليل هذه العلاقة في فى بيئة الأعمال المصرية يعد ضرورة أكاديمية تؤدى الى تقديم صورة أكثر اكتمالا للاستراتيجية الكلية للإفصاح (الإلزامي والإختياري) عن المخاطرالإئتمانية مما يعد أمرا ضروريا لتحسين الأداء المالى للبنوك حيث أن الأداء المالي الجيد والإفصاح عن المخاطر الإئتمانية يظهر تأثيرهما من خلال التقليل من عدم التأكد من التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، كما يظهر تأثيره الإيجابي على أسهم البنوك، ويقدم للمستثمرين ضمانات على قدرة البنوك على تحقيق أهدافها المالية والحد من الانعكاسات السلبية الناتجة عن المخاطر الإئتمانية مستقبلا.

وفي ضوء ما تقدم يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤل البحثي التالي : هل يؤثر الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان المصرفى على تحسين الأداء المالى فى البنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية ؟

٣/١ – أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق هدف عام وهو دراسة وتحليل تأثير الإفصاح عن مخاطر الإئتمان المصرفى على تحسين الأداء المالى فى البنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية، ويتحقق هذا الهدف العام من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:-

أ- طبيعة المخاطر الإئتمانية وأساليب قياسها.

ب- تقييم ممارسات الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية فى ضوء متطلبات قواعد البنك المركزى المصرى ومقررات لجنة بازل، والمعايير المحاسبية.

ج- مفهوم وأهمية ومؤشرات قياس الأداء المالى فى البنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية.

د- الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث.

٤/١ – أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من تناوله لقضية بحثية حيوية ومعاصرة وهامة وهى الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية وتأثيره على تحسين الأداء المالى للبنوك التجارية فى فى بيئة الأعمال المصرية، ومن ثم تتمثل أهمية البحث في:

أولا : الأهمية العلمية:

١- رغم الاهتمام الأكاديمي المتزايد بشأن ضرورة تحقيق جودة الاداء المالى، خاصة بعد العديد من الانهيارات لكبري الشركات الأمريكية وتلاعب ادارة هذه الشركات وتضليل مستخدمي القوائم المالية من أجل تحقيق مصالحها الخاصة. إلا أن الملاحظ علي الإسهامات التي قدمتها المنظمات المهنية والباحثون عدم الاتفاق حول اسلوب محدد للاستدلال على جودة الأداء المالى للبنوك، الأمر الذي يؤكد الحاجة لمزيد من الدراسات في هذا الشأن، فمن المهم أن تكون التقارير المالية للشركة قادرة على توصيل المعلومات المالية وغير المالية بشكل فعال وموثوق فيه وفى الوقت المناسب.

٢- يهتم مستخدمو القوائم المالية للبنوك بمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والتأكد من أن البنك ليس في حالة عسر مالى وما يبعث الثقة في نفوس هؤلاء المستخدمين هو الإفصاح المناسب عن المخاطر الإئتمانية التي قد يتعرض لها البنك وأسلوب قياسها وأثارها على الحد الأدنى لرأسمال البنك مع تزايد تطبيق مقررات اتفاقية بازل، وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك، ومن ثم حماية أصول البنوك وتنفيذ برامجها التنموية بكفاءة وفعالية للمساهمة في تحقيق أهدافها المنشودة.

٣- زيادة التباين في نتائج الدراسات السابقة حول تأثير الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية على تحسين الأداء المالى للبنوك والعوامل المؤثرة في الإفصاح عن هذه المخاطر وانعكاسها على جودة الأداء المالى، لذلك فإن تحليل هذه العلاقة في فى بيئة الأعمال المصرية سوف يحسن من شفافية الإفصاح وينعكس على كفاءة القرارات المالية والإستثمارية للبنوك،بالإضافة إلى أن تقديم صورة أكثر اكتمالا للاستراتيجية الكلية للإفصاح (الإلزامي والإختياري) عن المخاطرالإئتمانية يعد أمرا ضروريا لتحسين الأداء المالى للبنوك.

٤- عدم وجود معيار محاسبى مصرى ينظم المعالجة المحاسبية للإفصاح عن المخاطر عموما وخاصة الإئتمانية منها يمثل دافعا آخر لهذه الدراسة، وبالتالي تتمثل الفجوة البحثية في ندرة الدراسات المحاسبية في مجال تحليل أثر الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية على تحسين الأداء المالى للبنوك التجارية فى فى بيئة الأعمال المصرية. مما يبرز حاجة المكتبة العلمية العربية لمثل هذه الدراسة.

ثانيا : الأهمية العملية:

١- تسعى البنوك بشكل مستمر إلى مراقبة تقارير الإفصاح لتجنب المخاطر الائتمانية المتوقعة والمحتملة التي تهم جميع الأطراف والتي تعلن عنها التقارير السنوية والدورية والتي تقوم بتزويدهم بالمعلومات إما بشكل كمي أو نوعي. مما يمكن من الكشف المبكر عن أية اتجاهات غير مواتية من شأنها التأثير السلبي على جودة الاداء المالى للبنك، وهذا يعد مهمة على مستوى المستخدمين للتقارير المالية والإدارة والجهات الرقابية أيضا.

٢- إن عملية الرقابة على المخاطر الإئتمانية تتم انطلاقا من توصيف المخاطر الكمية والوصفية، وحيث أن قياس هذه المخاطر والإفصاح عنها يمكن من الحصول على المؤشرات الخاصة بها، وتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة وتلك التي لا يمكن السيطرة عليها، حيث أن المعلومات الخاصة بالمخاطر الإئتمانية تعد مدخلات مهمة جدا لاتخاذ القرارات الرقابية السليمة من قبل الأطراف ذات الإهتمام.

٣- وضع أسس محددة للتقرير عن مخاطر الإئتمان المصرفى في البنوك التجارية فى البيئات المختلفة.

٤- توفير دليل تطبيقى على اثر الإفصاح عن مخاطر الإئتمان المصرفى على تحسين الاداء المالى للبنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية .

١/٥ - منهج البحث:

اعتمد الباحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي لتحليل وتقييم الدراسات السابقة في مجال البحث والدراسة وتحليل العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الإئتمان المصرفى وتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية، وكذلك قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية عن الفترة من ٢٠١٥

حتى ٢٠١٨،وقد تم فحص التقارير المالية السنوية والمستدامة للبنوك عينة البحث للتوصل الى أهم مؤشرات الإفصاح عن مخاطر الإئتمان المصرفى وانعكاسها على تحسين جودة الأداء المالى فى ثمانية بنوك تجارية تعمل فى بيئة الأعمال المصرية، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي والنماذج الخطية المعممة Generalized Linear Models وذلك في محاولة لجعل فروض نماذج الإنحدار التقليدية أكثر واقعية لكي تتلائم مع الواقع العملي، وتعتبر هذه النماذج أقل قيودا من نماذج الانحدار التقليدية.`وذلك بغرض تفسير نتائج الدراسة التطبيقية.

٦/١ – حدودالبحث:

تتمثل حدود البحث فى النقاط التالية:

- مجتمع الدراسة هو قطاع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والذي يتكون من ٣٧ بنك وفقا لتقرير البنك المركزي المصري. وقد تم اختيار عينة طبقية من هذه البنوك بلغت ثمانية (٨) بنوك تجارية، بحيث تشتمل العينة على بنوك مختلفة الحجم (صغيرة وكبيرة)، وبنوك (مقيدة وغير المقيدة ببورصة الأوراق المالية)، وبنوك قطاع (عام واستثماري وخاص)، وقد امتدت فترة الدراسة إلى (٤) أعوام خلال المدة من ٢٠١٥حتى ٢٠١٨، وبلغ عدد المشاهدات سبعون (٣٢) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة. وتتضمن العينة المختارة البنوك التجارية التالية: البنك الأهلي المصري– بنك الإسكندرية.– بنك مصر––البنك التجارى الدولىCIB – البنك العربى الافريقى الدولى – بنك مصر لتنمية الصادراتEBE– بنك الإمارات دبى الوطنى –بنك البركة مصر.
- يرتبط تفسير نتائج الدراسات المحاسبية بشكل عام بعينة الدراسة المستخدمة، وأساليب قياس المتغيرات. ومن الحدود التي يجب تفسير نتائج الدراسة الحالية على أساسها هو صغر حجم العينة نسبيا، وقصر الفترة الزمنية (من ٢٠١٥ – ٢٠١٨) وهو ما قد يؤثر على تعميم النتائج.
- يقتصر البحث على دراسة الإفصاح عن مخاطر الإئتمان المصرفى دون التطرق للمخاطر الأخرى مثل مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر التغير فى سعر الفائدة إلا بالقدر الذى يخدم الهدف من البحث، ودون التعرض لموضوع

المشتقات المالية، ودون تناول دور التخطيط المالى فى رسم السياسات الإئتمانية ودرء مخاطر الإئتمان المصرفى.

٧/١ – خطةالبحث:

انطلاقا من أهمية البحث وتحقيقا لأهدافه،وفى ضوء مشكلته وحدوده فإن البحث سوف يستكمل – بعد عرض الإطار العام للبحث – على النحو التالى:-

١- الإطار العام للبحث.
٢- طبيعة المخاطر الإئتمانية وأساليب قياسها.
٣- الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية فى ضوء متطلبات قواعد الجهات الإشرافية والرقابية والمعايير المحاسبية.
٤- مفهوم وأهمية ومؤشرات قياس الأداء المالى فى البنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية.
٥- الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.
٦- الدراسة التطبيقية وإختبار فروض البحث.
٧- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.
٨- المراجع.

٢ – طبيعة المخاطر الإئتمانية وأساليب قياسها :

مع بداية القرن الحادى والعشرين شهدت بيئة الأعمال المصرفية المعاصرة للعديد من المتغيرات المعاصرة التي أوجدت تحديات كبيرة أمام البنوك في سعيها نحو تدعيم قدرتها التنافسية من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة فى البقاء والإستمرار والنمو في ظل أسواق تتصف بحدة المنافسة، إلى جانب تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي الهائل، وما صاحبه من تغيير في هيكل الخدمات المصرفية، وظهور الكثير من الابتكارات المالية، ذلك فضلا عن تعرض النظام البنكي كغيره من الأنشطة الإقتصادية الأخرى للعديد من المخاطر، والتي تشكل مخاطر الإئتمان **Credit Risk** المصدر الرئيسي لها والتى قد تكون مصدرا للخسارة، مما يتطلب ضرورة إدارتها والسيطرة عليها، مما يستوجب من الفكر المحاسبي المعاصر ضرورة تعريفها وقياسها والإفصاح عنها، ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، واتخاذ القرارات

الإستثمارية والمالية فى ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية حازمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتلك المخاطر، وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة.

١/٢- المخاطر الإئتمانية وكيفية التقليل من حدتها :

يعتبر الائتمان علي مستوي البنك هو الإستثمار الذى يحمل بين جنباته مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك، وهو في ذات الوقت يمثل الإستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الإقتصاد.ويعتبر منح الإئتمان وظيفة رئيسية تقوم بها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها.

ويعرف الإئتمان على أنه: " الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعيا أم معنويا، بأن يمنحه مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد،أو تقرير حدود يضعها تحت تصرفه أو يكفله فيها لفترة محددة متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه يتمثل فى الفوائد والعمولات والمصاريف وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد وفقا للسياسة الإئتمانية للبنك.(البنك المركزى، ٢٠١٨).

ويؤكد الباحث أن المفهوم السابق يسلط الضوء على مجموعة من الملامح الأساسية لمنح الإئتمان والتى تتمثل فى : الثقة وتعكس درجة المخاطرة المقبولة، ومبلغ الإئتمان ويمثل حجم الموارد القابلة للتوظيف لدي البنك ومدي ملاءة العميل وقدرته علي السداد، والغرض من الإئتمان والذي يتمثل في تمويل االأنشطة الإستثمارية أو الجارية ، فترة الائتمان وتحدد بفترة السداد على دفعات أو دفعة واحدة، والضمانات التي تضمن للبنك استرداد القروض وتكلفتها،واخيرا تكلفة الائتمان والتي تتمثل في سعر الفائدة والمصاريف والعمولات.

وتعرف "مخاطر الائتمان كأحد أهم المخاطر المالية على انها مخاطر تعثر الطرف المقابل بما ينتج عنه عدم رغبة او قدرة العميل في الوفاء بالتزاماته في الأجل المتفق عليه، كما تعد من المخاطر الرئيسية في معظم عمليات البنوك ،إذ أن معظم الأصول المكونة لمحافظ البنوك تتعرض لهذا الخطر، ويلزم أن يتضمن تقييم البنك للعميل مقدرة الطرف المدين على الوفاء بأصل الدين والفائدة من خلال مقدرته على تحقيق الأرباح و التدفقات النقدية المستقبلية، وكذا بنظرة واسعة للضمانات المقدمة والمستقبل الإقتصادي للقطاع الذي ينتمى له الطرف المدين حيث تمثل

محافظ القروض أكبر مصدر لمخاطر الإئتمان. (البنك المركزي، ٢٠١٩)، (Commonwealth Bank of Australia, BASEL III, 2015).

وعليه فإن المخاطر الإئتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات، وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية. وفى هذا السياق أشار البعض(خالد الجابرى،٢٠١٧) الى أن المخاطر الإئتمانية تعتبر من المخاطر المنتظمة (العامة) التي لا يمكن تجنبها أو إلغاؤها ولكن يمكن التعايش معها والتقليل من آثارها غير المرغوبة بتنويع المحفظة الإستثمارية وإعداد خطط الطوارئ لمواجهتها،على إعتبار المخاطر والائتمان توأمان يرتبط كل منهما بالأخر،لذا يتوجب على إدارة البنك أن تدير هذه المخاطر بالشكل الجيد لما لها من تأثير على صافي دخل البنك والقيمة السوقية لحقوق المساهمين وبالتالي قيمة البنك، ومن أجل ذلك أصبحت البنوك في الوقت الحاضر تولي أهمية قصوى لإدارة المخاطر لضمان استمرارية البنك وعدم تعرضه إلى الإفلاس.

مما سبق يتضح للباحث أن الإئتمان المصرفي يمثل دالة للمخاطر المصرفية طبقا لمجموعة العوامل التي تتحكم في حجم هذا الائتمان والتي من أهمها : أجاله، وطبيعة كل من المقترض والنشاط محل الإقتراض، والضمانات اللازمة لمنح القروض. ويتفق الباحث مع رأى البعض(محمد مطر، ٢٠١٠) على أنه من الأمور الهامة التي يجب مراعاتها من قبل مسئول الإئتمان أن لا يقتصر اهتمامه في دراسة البيانات المالية التي يقدمها العميل المقترض وومحاولة اشتقاق النسب المالية التقليدية فقط، بل يجب عليه أن يولي اهتمامه لنوع آخر من التحليل هو ما يعرف بتحليل المخاطر والذي بات يعرف في عالم الأعمال بالتحليل الإستراتيجى حيث أن إدارة مخاطر الإئتمان الفعالة هي التي تدرك ضرورة تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الإئتمان.

وفى هذا السياق يستطيع البنك أن يتخذ بعض الإجراءات للحد من المخاطر الإئتمانية من خلال تحري الدقة في اختيار العملاء واتخاذ الضمانات الكافية لضمان الإسترداد فى حالة التعثر،حيث أن الضمان هو أحد وسائل الحماية للتسهيل الإئتماني الممنوح لمقابلة بعض نواحي الضعف في عناصر التقييم الإئتماني المعروفة وهي ما يسمى5C's of CREDIT (الشخصيةCharacter – المقدرة على السدادCapacity – كفاية رأس المال Capital–

الضمانCollateral – الظروف المحيطةCondition) ولكن لا يغني الضمان مطلقا عن عدم توافر المقومات الإئتمانية للعميل المقترض المتمثلة فى حسن شخصية وتعاملات العميل والتزامه بتعهداته وقدره نشاطه على السداد.(أحمد قورة، ٢٠٠٢)

٢/٢- ضوابط للمخاطر الإئتمانية وفقا لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد:

يلعب البنك المركزي دورا هاما في الحد من مخاطر الإئتمان من خلال أدوات رقابية على الإئتمان، وضبط أداء البنوك بطريقة تضمن سلامة مراكزها المالية وعدم تعرضها للإنهيار، وفى هذا الصدد وضع البنك المركزى الضوابط والإجراءات التي تحكم العملية الإئتمانية فى سياق القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولاتحته التنفيذية من أجل تجويد المحفظة الإئتمانية لدي البنك مع وجود إجراءات حازمة لأي بنك يخالف تلك الضوابط والإجراءات ومن أهمها: (القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ الخاص باصدار البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد)

- التأكد من الجدارة الائتمانية للعميل ومن صحة المعلومات المقدمة منه والتى تعكس كفاءةإدارة نشاطه، مع التأكد من حسن سمعة العميل، وتوافر موارد ذاتية كافية لديه تتناسب مع حجم التمويل أو التسهيل الإئتمانى المقدم له من البنك ومن البنوك والجهات الأخرى، وكفاية التدفقات النقدية المتوقعة من أنشطته المطلوب تمويلها للوفاء بالتزاماته.
- الاطلاع على البيان المجمع الخاص بالعميل والأطراف المرتبطة به والذي توفره قاعدة المعلومات بالبنك المركزي وذلك قبل اتخاذ قرار تقديم التمويل أو التسهيل الإئتماني أو زيادته أو تجديده أو تعديل شروطه، بالإضافة إلى استيفاء الاستعلام عن العميل من مصادر موثوق فيها وفقا للنماذج التي يعتمدها مجلس إدارة البنك مع مراعاة تجديد الاستعلام مرة على الأقل كل ستة أشهر.
- مراعاة ألا تؤدي نسبة التمويل من الجهات المحلية والأجنبية إلى حقوق المساهمين في منشاة العميل إلى الإخلال بمدى قدرتها على خدمة التمويل والتسهيلات التي حصلت عليها من البنك، مع الأخذ في الاعتبار أن يقترن منح التمويل أو التسهيل الإئتماني بالنقد الأجنبي بتوافر موارد بالنقد الأجنبي لدي العميل تساعده على السداد.

- عدم تركز ما يقدمه البنك من التمويل والتسهيلات الإئتمانية لدي عدد محدود من العملاء أو الأنشطة أو القطاعات.
- وضع حدود قصوى للتمويل المقدم مقابل ضمان معين وتحديد أجال استحقاقه،مع إلزام البنوك بضرورة استيفاء كافة الشروط والضمانات وفقا للمعايير المهنية قبل السماح باستخدام التسهيل الإئتماني.
- على كل بنك القيام بتقييم نصف سنوي على الأقل لمخاطر استثماراته ومحفظة الإئتمان لديه، وعليه إتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة ما يستجد من مخاطر.
- يجوز لمجلس إدارة البنك المركزي تحديد نسبة الإئتمان المقدمة للعميل الواحد والأطراف المرتبطة به، وفي جميع الأحوال يتعين ألا تزيد هذه النسبة عن (٣٠%) من القاعدة الرأسمالية للبنك.

وفى هذا الصدد تضمن قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية للبنك المركزي والجهاز المصرفى والنقد بعض القواعد المتعلقة بتحسين عملية المتابعة بعد منح الإئتمان وأهمها:

- إلزام البنوك بالتأكد من أن التمويل الممنوح يستخدم في الإغراض والمجالات التي تم تحديدها في الموافقة الإئتمانية،مع تحديد عقوبة على العميل الذي يثبت قيامه باستخدام التمويل والتسهيلات في غير الأغراض المحددة سلفا فى الموافقة الإئتمانية.
- إلزام كل بنك بالإحتفاظ بسجل للضمانات العينية المقدمة من العملاء عن التمويل الممنوح لهم ومراجعة قيم تلك الضمانات دوريا ،وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أي انخفاض في هذه القيم..
- المتابعة الدورية المستمرة للقوائم المالية للعميل لاكتشاف أي صور اختلال بالمركز المالي في التوقيت المناسب، مع المتابعة المستمرة لنشاط العميل.

يرى الباحث فى حقيقة الأمر أن هذه القواعد التى وضعها المشرع فى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد تعتبر الى حد كبير كافية، ولو التزمت كافة البنوك بتنفيذها بكفاءة وفعالية لتمكنت من ادارة محافظها الإئتمانية والحد من المخاطر الإئتمانية بشكل يحقق أهدافها فى الربحية والسيولة والأمان.

٣/٢- ضوابط إدارة مخاطر الإئتمان وفقا لمتطلبات لجنة بازل:

نتيجة للمشكلات الناتجة عن المخاطر الإئتمانية والتي تواجهها البنوك على مستوى العالم، أصبحت هناك حاجة ملحة إلى تحديد وقياس ومراقبة ضبط المخاطر الإئتمانية وهو ما تكفلت به لجنة بازل بوضعها معايير وقواعد موحدة لضبط أداء العمل المصرفي، بالإضافة إلى المحافظة على معدلات معينة من كفاية رأس المال، وتكون قادرة على تغطية الخسائر التي قد تترتب على هذه المخاطر الإئتمانية، وقد جاءت مقررات لجنة بازل II إدراكا لهذه المخاطر بوضع قضية إدارة المخاطر في صلب أحكامها، حيث أصدرت مبادئ عامة يجب علي البنوك مراعاتها عند إعداد السياسات الائتمانية، وقد ركزت هذه المبادئ علي دعم مفهوم إدارة المخاطر الإئتمانية بما يساعد على تطوير العمل المصرفي بما يتناسب مع المخاطر التي يواجهها وبما يساعد على ضبط الأداء المصرفي ككل.ومن أهم الضوابط التى اقرتها لجنة بازل II (ميرفت أبو كمال ٢٠٠٧، سمير الخطيب ٢٠٠٥، خليل الشماع ٢٠٠٢) مايلى:

المجال الأول : توافر مناخ ملائم لإدارة المخاطر الإئتمانية :

هذا المناخ يتطلب موافقة مجلس الإدارة على السياسات الهامة لمنح الإئتمان بالبنك والتى تتمثل فى :

١- مدى استعداد البنك لتحمل المخاطرالإئتمانية ومستوى الربحية نتيجة ذلك.
٢- تحديد أنواع الإئتمان المصرفي الممكن منحها للعملاء وللقطاعات والمناطق الجغرافية.
٣- وضع حدود قصوى لآجال منح الإئتمان وأسس تسعير الإئتمان.
٤- تحديد إرشادات عن نسبة القروض إلى الأصول أو نسبة كل نوع من أنواع الإئتمان إلى الأصول، ونسبة كل نوع من أنواع الإئتمان إلى إجمالي المحفظة الإئتمانية أو إلى حقوق الملكية.
٥- تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقديمها والجهة التي تقيمها والعلاقة بين حجم الإئتمان وقيمة الضمانات.

المجال الثانى: توافر المعايير الملائمة لمنح الائتمان :

من أهم تلك المعايير ما يلي:

١- معلومات كافية لإجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة بطالب القرض وإمكانية تصنيفه ائتمانيا وفقا لنظام التصنيف الداخلي بالبنك.

٢- الأهلية القانونية لطالب القرض لتحمل الإلتزام وكذلك السمعة والخبرة والغرض من القرض، ومصادر السداد والتدفقات النقدية المتوقعة.

٣- طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية لطالب القرض للصناعة، ومدى الحساسية للتطورات الإقتصادية.

٤- مدى الإلتزام بسداد الإلتزامات السابقة.

٥- العلاقة بين المخاطر والربحية.

المجال الثالث : توافر إجراءات للتعامل مع الإئتمان ومتابعته :

حيث يتوجب العمل على توفير ما يلي:

١- توافر نظام للتعامل مع ملفات الإئتمان ومستندات المديونية، فضلا عن متابعة تنفيذ الإئتمان وفقا لشروط الإئتمان،والتصنيف الداخلي له.

٢- تسعير الإئتمان وتحديد خصائص المحفظة الإئتمانية والتركزات وتحديد القروض المتعثرة ومدى كفاية المخصصات.

المجال الرابع : توافر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الإئتمان :

تتضمن الإجراءات الكافية للرقابة على مخاطر الإئتمان في وجود ما يلي:

١- نظام مستقل لمراجعة الإئتمان بهدف التعرف على مدى كفاءة المسئولين عن منح الإئتمان ومتابعته ومدى سلامة إجراءات التعامل مع الإئتمان ومدى جودة المحفظة الإئتمانية ومدى سلامة نظام التصنيف الائتماني.

٢- نظام فعال للرقابة الداخلية للتأكد من الإبلاغ عن الاستثناءات في السياسات الإئتمانية وفي الإجراءات الإئتمانية وفي الحدود الإئتمانية. فضلا عن توفر وحدة خاصة لاكتشاف التسهيلات الإئتمانية المتعثرةمبكرا.

وفى هذا الصدد يؤكد الباحث على أهمية مقررات لجنة بازلII للرقابة المصرفية في ضبط أداء العمل المصرفي في معالجة مخاطر الائتمان على نحو يضمن سلامة المركز المالى للبنوك ويحول دون تعثرها.

٤/٢ –أساليب قياس مخاطر الإئتمان :

تقوم البنوك عند قياس مستوى مخاطر الائتمان بدراسة الملاءة الإئتمانية للعميل باتباع طريقة تصنيف للمخاطر بهدف تحديد الجودة الإئتمانية للعميل وكشف نقاط الضعف في جودة المحفظة وإجراء التعديلات الملائمة على مخصصات مخاطر الإئتمان في حالة انخفاض مستوى جودة الإئتمان واحتمال وقوع خسائر.وفى هذا الصدد سيتناول الباحث أساليب قياس مخاطر الإئتمان وفقا لتعليمات البنك المركزى لجنة بازل IIعلى النحو التالى :

١/٤/٢–أساليب قياس مخاطر الإئتمان وفقا لتعليمات البنك المركزى ولمقررات لجنة بازل II :

وضعت لجنة بازل II عدة أساليب لقياس مخاطر الإئتمان تأخذ في جانب منها الأسلوب الذي تتبعه المؤسسات الدولية لتصنيف الائتمان، وهو الأسلوب المعياري (النمطي) Standardized Approach ويندرج تحت هذا الأسلوب نوعين أحدهما "الأسلوب المعياري الأساسي" المعتمد علي التصنيف الخارجي من قبل إحدى مؤسسات التقييم الدولية، والآخر "المعياري المبسط" وهو للتغلب علي عدم وجود مؤسسات التقييم في بعض الدول (Basel Committee on Banking Supervision)،وفي جانب اخر هناك اسلوب التصنيف الداخلى الذى يعتمد علي القياس للتصنيف الداخلي للمخاطر الإئتمانية بشكل يسمح بالتطبيق لجميع البنوك، وفيما يلي عرض لهذه الأساليب كالتالي :

١– الأسلوب المعياري الأساسيFoundation Standardised Approach :

يعد هوالأسلوب الأبسط للتطبيق باعتباره تعديلا لمقررات بازل I حيث أن البنوك ستستمر في احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بنسبة ١٠% من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر اعتمادا على نوعية المقترض،إذ يعتمد علي الاستعانة بمؤسسات تصنيف الإئتمان الخارجية في تحديد أوزان المخاطر بحسب درجة التصنيف الائتماني، ووفقا لهذا الأسلوب يتم احتساب المخاطر الإئتمانية على أنها إجمالي التعرض الإئتماني مضروبة في أوزان المخاطر المحدد من قبل وكالات التصنيف الإئتمانى الخارجية والتى تتراوح بين صفر%–١٥٠%. (البنك المركزي، ٢٠١٤) مما يعكس أن الأسلوب المعياري الأساسي يتضمن العديد من

المعالجات التي تمكن السلطة الرقابية من اختيار ما تراه مناسبة منها للسوق وفقاً للأسلوب الرقابي لديها، ويطلق عليها المعالجات المحلية National Discretion

٢- الأسلوب المعياري المبسط Simplified Standardized Approach :

وللتغلب على عدم وجود مؤسسات التقييم في بعض الدول و عدم إمكانية استخدام الأساليب الأخري لقياس مخاطر الإئتمان يتم استخدام هذا الاسلوب الذى يعتمد علي التقييم وأوزان المخاطر الذي تعده وكالات ضمان ائتمان الصادرات ECGA التي تنتهج نفس الأسلوب المتبع من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث تحديد سبع درجات لأقسام المخاطر يتم تصنيف الدول على أساسها وتحديد وزن مخاطر ١٠٠% للمطالبات على الشركات مع تحديد وزن مخاطر واحد لباقي المطالبات (٢٠١٧، Basel Committee on Banking Supervision).

اسلوب التصنيف الداخلي internal Rating Based Approash

يمكن للبنوك التي لها نظام معلومات فعال وكفاءة بشرية وتقنية قوية أن تقدر بنفسها حجم المخاطر المرتبطة بأصولها، بالإعتماد على قاعدة بيانات مخاطر كبيرة للبنك خلال مدة معينة، واستخدام برامج متطورة لتقدير مخاطر الائتمان.

وتختلف أساليب التصنيف الداخلي عن الأسلوب المعياري (النمطي) اختلافا جوهريا حيث أن أساليب التصنيف الداخلي التي يقوم بها البنك هي التي تقيم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، ومن ثم يتم حساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر. ويعتبر هذا الأسلوب بمثابة نظام مصمم خصيصا للبنك، ويمكن للبنوك التي تحصل على موافقة السلطة الرقابية لتطبيق أسلوب التصنيف الداخلي وتصبح مؤهلة للاعتماد على تقديراتها الذاتية في قياس مكونات المخاطر الائتمانية لأحتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة تلك المخاطر. (نبيل حشاد، ٢٠٠٤).

وتعتمد أساليب التصنيف الداخلي على أربعة مداخل كمية وهى احتمالات التعثر Probability of Default(PD)، والخسارة عند التعثر Loss Given Default (LGD)، وقيمة المديونية عند التعثر Exposure of Default Loan Commitments(EAD)، وأجل الاستحقاق Maturity(M). (البنك المركزي المصري، ٢٠١٥).

وينقسم أسلوب التصنيف الداخلي كالأتي: (Peter, 2016)

أ- <u>الأسلوب الأساسي:</u> حيث تقوم البنوك بالاعتماد على تقديراتها الذاتية لقياس احتمالات التعثر، بينما تعتمد على تقديرات السلطة الرقابية الخاصة بمكونات المخاطر الأخرى.

ب- <u>الأسلوب المتقدم:</u> حيث تقوم البنوك في هذه الحالة باستخدام تقديراتها الذاتية في قياس جميع مكونات المخاطر (حتمالات التعثر، والخسارة عند التعثر وقيمة القرض عند التعثر واجل الاستحقاق) وذلك وفقا لمعايير محددة.

مما سبق يمكن القول أن أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي يتيح للبنوك قياس مدي التعرض لمخاطر الإئتمان بواسطة نماذج ذات مواصفات محددة تضعها الجهات الرقابية، بينما يقوم أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم على تقييم المخاطر ذاتيا عن طريق القيام بكافة عمليات القياس، وعليه يتضح للباحث أن تطبيق أساليب قياس مقررات لجنة بازل وما تتضمنه من أوزان المخاطر ورأس المال المطلوب يلزم البنوك أن تحافظ على تقدم مستوي الأداء لها حتى لا تتحمل أي أعباء أضافية في متطلبات كفاية رأس المال، وفي حالة تراجع الأداء تزداد المخاطر مما يؤدي إلى زيادة رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل.

ويعتزم البنك المركزي المصري البدء بتطبيق الأسلوب المعياري لقياس مخاطر الإئتمان من خلال استخدام التصنيفات الائتمانية الصادرة عن مؤسسات تصنيف الإئتمان الخارجية، وكذا تطبيق الأسلوب البسيط لتخفيف مخاطر الإئتمان. (البنك المركزي المصري، وحدة تطبيق مقررات بازل (٢).

<u>٢/٤/٢- نموذج تصنيف المخاطر الإئتمانية وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري:</u>

تعتبرالنسب المالية المنهجية التقليدية لقياس مخاطر الإئتمان والتى تقيس كل من الربحية والرافعة المالية ونسب السيولة هي الأكثر استخداما لتحليل الجدارة الإئتمانية من أجل الموافقة على طلبات بطاقات الإئتمان نظرا لأنها غير مكلفة نسبيا في التنفيذ، هذا وتقوم ادارة البنك بتصنيف الجدارة الإئتمانية إلى فئات في شكل مجموعات فرعية تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري، ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الإئتمان في هذه المجموعات وفقا لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدي انتظامه في السداد. ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الإئتمان على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري عن ذلك

المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية، ويتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصما على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة،ويتم تعديل ذلك الإحتياطي دوريا بالزيادة أو النقص بحيث يعادل دائما مبلغ الزيادة بين المخصصين، ويعد هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع. (قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي، ٢٠٠٨).

وفيما يلى بيان فئات الجدارة الإئتمانية للمؤسسات وفقا لأسس التقييم الداخلى مقارنة بأسس تقييم البنك المركزى المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الإئتمان.(البنك الاهلى المصرى،٢٠١٥).

جدول رقم (١) يوضح فئات الجدارة الإئتمانية

تصنيف البنك المركزى المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلى	مدلول التصنيف الداخلى
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطرمقبولة حديا	٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطرتحتاج عناية خاصة	٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	مخاطر دون المستوى	٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مخاطرمشكوك فى تحصيلها	٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	مخاطرردیئة	١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

مما سبق يتضح للباحث عدم وجود نمط ثابت فى تصنيف المخاطر الإئتمانية مما يفتح السبيل امام ممارسات إدارة الأرباح أمام مسئولى الإئتمان.

وفى هذا السياق ولاغراض تقييم المخاطر الإئتمانية وقياس درجة المخاطرة يتم تقسيم معايير قياس مخاطر الإئتمان المصرفى الى ثلاث مجموعات (ايهاب أبو خزانة، ٢٠٠٧) كما يلى:

١ –معايير مرتبطة بطبيعة العميل :(شخصية وخبرة وكفاءة العميل–طبيعة المنتج الذى يقوم العميل بانتاجه– الطلب على المنتج فى السوق– درجة المنافسة التى يواجهها العميل– الضمان).

٢ –المعايير الإدارية : (جودة المنتج– هامش الربح المقبول– متوسط تكلفة المنتج– الكفاءة البيعية والتسويقية– القدرات الإدارية – وكفاءة النشاط التشغيلى)، ويمكن قياس كفاءة النشاط التشغيلى بالمؤشرات التالية :الكفاءة الإنتاجية، معدل دوران المخزون، ومعدل دوران الأصول، ومتوسط فترة التحصيل ،ومعدل المصروفات البيعية والإدارية والعامة الى صافى المبيعات.

٣ –المعايير المالية : (التعامل السابق مع العميل خلال أخر ثلاث سنوات– التاريخ الإئتمانى للعميل– التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية– السيولة(من أهم مؤشرات قياس السيولة نسبة التداول ونسبة السولة السريعة)– الربحية (ومن أهم مؤشرات قياس الربحية العائد على المبيعات– والعائد على حقوق الملكية– والعائد على اجمالى الأصول)– الرافعة المالية (أى قدرة حقوق الملكية على تحمل الديون الخارجية للمنشأة وتقاس باجمالى الخصوم قصيرة وطويلة الأجل الى حقوق الملكية) – مدى قوة المركز المالى للمنشأة (فى ضوء كل من حالة السيولة وحالة الرفع المالى).

هذا وقد تناولت العديد من الدراسات (طارق حماد،٢٠٠٣، نشوان واخرون، ٢٠١٨، Gazaw, Sujata, 2015, Nazir.A, AZIZ. B, Salman.H,2016)أهم مؤشرات قياس المخاطر الإئتمانية:

- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الإقتصادي بصورة ربع سنوية.
- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني).
- مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية. (نسبة المحفظة الإئتمانية إلى إجمالي الودائع – توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي – نسبة القروض غير المضمونة إلى إجمالي المحفظة).

- بيان عن التركزات التي تصل إلى ٢٠% فأكثر من قاعدة رأس مال البنك. وبيانات إجمالية عن التركزات التي تزيد عن ١٠% من القاعدة الرأسمالية للبنك مع تحديد حد أقصى.
- نسبة المخصصات إلى إجمالي القروض والتسهيلات المستحقة – نسبة القروض والتسهيلات المستحقة الى إجمالي المحفظة الإئتمانية – نسبة مخصصات خسائر القروض الى إجمالي المحفظة الإئتمانية – نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض – إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض، بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصاتويتم احتسابها بقسمة القيم الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة.
- تقارير عن بعض الحالات الإئتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان التزام سدادها، وتحديد أسباب تعثر الديون غير المنتظمة.
- متوسط القروض الى إجمالى الأصول– القروض غير المسددة الى اجمالى الخسائر– .خسائر القروض الى اجمالى الخسائر.– احتياطى خسائر القروض الى القروض.– معدل نمو القروض. – معدلات الإقراض المرتفعة.– نسبة كفاية رأس المال. – نسبة السيولة.– نسبة الرافعة المالية.

وبناء عليه يرى الباحث أنه على البنوك ضرورة الإلتزام بالشفافية والإفصاح الكافى للمعلومات عن المخاطر الإئتمانية والعمل على الحد أو التخفيف من تأثيرها حسبما يتفق مع متطلبات قواعد الجهات الإشرافية والرقابية والمعايير المحاسبية.

٣- الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية فى ضوء متطلبات قواعد الجهات الإشرافية والرقابية والمعايير المحاسبية :

يستمد الإفصاح الكافى والدورى والمستمرعن المخاطرالإئتمانية فى البنوك أهميته من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع، كوسيط بين المدخرين والمستثمرين وارتباطه الوثيق بتنمية الأنشطة الإقتصادية، ومن تعدد وتنوع الجهات المستفيدة من معلومات القوائم المالية، لذلك فإن القصور في الشفافية والإفصاح عن هذه المخاطر ينتج عنه معلومات مضللة بالتقارير المالية مما يسبب قصورا في وظيفتها. خاصة أن الإفصاح عن المخاطرالإئتمانية في البنوك يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على مدي سلامة الوضع المالي للبنك، لتلبية احتياجات الأطراف

الخارجية،ونظرا لما يتميز به قطاع البنوك من ارتفاع نسبة المخاطر التي تتعرض لها، واستجابة لمظاهر الضعف في الإفصاح عن المخاطر وانخفاض الثقة في مصداقية المعلومات بالتقارير المالية من قبل مستخدميها، يجب على البنوك نشر معلومات ذات مصداقية وشفافية و بشكل منتظم حول المخاطر المحتملة،والإجراءات المتخذة لمواجهة هذه المخاطر مما يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة.(ياسمين أبو عباس، ٢٠١٦)،هذا ويجب على البنك أن يتناسب مستوى الإفصاح مع مستوى وحجم المخاطر ومع درجة تطور وتعقيد عمليات وأنشطة البنك (Basel Committee, 2006).

ولقد أكدت الأدبيات المحاسبية (Neifar and Jarbouli, 2017; Mokhtar and Khlif and Hussainey, 2016،Mellett 2013)على عدم كفاية ممارسات الإفصاح عن المخاطر ووجود ما يسمى بالفجوة المعلوماتية للخطر "Risk Information Gap" بين معدي القوائم المالية ومستخدميها. حيث تختلف وجهات النظر بين معدي القوائم المالية ومستخدميها حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات التى يجب توافرها في القوائم المالية المنشورة نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات. لذا يجب إعادة النظر في النماذج الحالية للتقارير المالية حيث تفتقر إلى الشفافية والوضوح في الإفصاح عن المخاطر (علاء إبراهيم، 2014).

١/٣- متطلبات الإفصاح عن المخاطرالإئتمانية وفقا لقواعد البنك المركزي:

سعى البنك المركزي المصري بصفته جهة الإشراف والرقابة المهيمنة على النشاط المصرفي تباعا نحو تطوير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك المصرية، حيث أصدر العديد من القرارات المنظمة لذلك والتى تتناول قواعد إعداد القوائم المالية للبنوك والتى تعد بمثابة النموذج لمتطلبات الإفصاح في النشاط المصرفي المصري (البنك المركزى المصرى، ٢٠٠٨)على النحو التالى:

على البنك أن يقوم بالإفصاح عما يلى لكل نوع من المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية:

١- **المعلومات النوعية:** تعرض البنك للمخاطر وكيفية نشأة تلك المخاطر- أهداف البنك وسياساته وإجراءاته وكيفية إدارة تلك المخاطر والوسائل المستخدمة لقياسها.

٢- **المعلومات الكمية:** يجب على البنك الافصاح عن:

أ- لخص للبيانات الكمية عن تعرض البنك للمخاطر في تاريخ التقارير المالية وذلك بناء على المعلومات التي يوفرها البنك داخليا لموظفي الإدارة العليا.

ب- مدى تركيز الخطر مع وصف للخصائص المشتركة التي تحدد كل تركيز (مثل الأطراف الأخرى، أو الإقليم الجغرافي، أو العملة أو السوق). ومقدار التعرض للخطر المرتبط بكل الأدوات المالية التي تشترك في تلك الخاصية. وإذا كانت المعلومات الكمية المفصح عنها في تاريخ التقارير المالية لا تعبر عن تعرض البنك للخطر خلال السنة سيكون على البنك توفير معلومات إضافية يكون من شأنها أن تعبر عن ذلك الخطر. (قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي، ٢٠٠٨).

وفيما يتعلق بمخاطر الإئتمان أشارت قواعد البنك المركزى الى أنه يجب على البنك الإفصاح عما يلي لكل فئة من فئات الأدوات المالية :

أ- المبلغ المعبر عن أقصى تعرض البنك لخطر الإئتمان في تاريخ التقارير المالية والذى يمثل إجمالى القيمة الدفترية مخصوما منه أية مبالغ تم إجراء المقاصة بها و/أو أية خسائر اضمحلال تم الاعتراف بها،بدون الأخذ في الإعتبار أية ضمانات يحوزها البنك أو تحسينات ائتمانية.

ب- معلومات عن الجودة الإئتمانية للأدوات المالية غير المستحقة و غير المضمحلة.

ج- القيمة الدفترية للأصول المالية التي كانت مستحقة أو مضمحلة وتم إعادة التفاوض على شروطها.

وفى هذا الصدد أصدر بنك التسويات الدولي ورقة عمل بعنوان أفضل الممارسات حول الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في نوفمبر ١٩٩٩ (Practice in Credit Rrisk Disclosure BIS: Best)

وكان الهدف منها تعزيز كفاءة وفعالية الشفافية لمخاطر الإئتمان للبنوك، مؤكدا فيها على أن الإفصاحات المحددة لكل بنك تختلف من حيث النطاق والمحتوى وفقا لمستوى ونوع الأنشطة، وينبغي لجميع البنوك أن توفر معلومات كافية وفى التوقيت المناسب وبشكل مفصل وذلك حتى تسمح للمشاركين في السوق لوضع صورة كاملة ودقيقة عن المخاطر الإئتمانية

للبنك. وينبغي أن توفر إفصاحات أكثر تفصيلا في ستة مجالات في البنوك وهي كالتالي: (Best) Practices for Credit Risk Disclosure, 2000.

١- السياسات والممارسات المحاسبية:

يجب الإفصاح عن المعلومات والسياسات والممارسات المحاسبية والأساليب المستخدمة في تحديد انخفاض قيمة مخاطر الإئتمان. وينبغي أن يصف الإفصاح أي تغييرات في السياسة المحاسبية للسنوات السابقة.

٢- مخاطر الإئتمان:

- يجب أن يوفر البنك معلومات حول مجموع مخاطر الإئتمان، بما في ذلك المخاطرالناتجة عن الإقراض، والتجارة والاستثمار والسيولة والتمويل خارج الميزانية والأنشطة والإلتزامات التعاقدية والخسائر المتوقعة. والإفصاح عن أرصدة مخاطر الإئتمان، بما في ذلك التعرض الحالي (كما في تاريخ التقرير المالي)، وعند الإقتضاء، والتعرض المحتمل في المستقبل.
- يجب الإفصاح عن المعلومات حول مخاطر الائتمان حسب المناطق الجغرافية. وأيضا الإفصاح عن تأثير تقنيات التخفيف من مخاطر الإئتمان، بما في ذلك الضمانات، والتأمين على الإئتمان واتفاقيات التسوية واجبة النفاذ قانونا. ويمكن أن تشمل هذه الإفصاحات القيمة الإسمية والسوقية للضمانات المقدمة.
- يجب الإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية عن كيفية استخدامه مشتقات الإئتمان وغيرها من الصكوك التي يعيد توزيع مخاطر الإئتمان.
- يجب على البنك الإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية عن أنشطة التوريق لها، وتتضمن هذه المعلومات إستراتيجية البنك وأهداف أنشطة التوريق به وكمية وأنواع الأصول المورقة. وعن أداء تلك الأصول المورقة.

٣- الإفصاح عن القروض ومخصصاتها:

يحتاج مستخدمو البيانات المالية إلى معلومات دقيقة عن القروض ومخصصاتها للتمكن من الحكم على أداء البنك ومركزه المالي والمخاطر التي يحتمل أن يتعرض لها البنك، وعلى ذلك فانه من الضروري أن يفصح البنك عن القروض التي مضى موعد استحقاقها والقروض الرديئة

مقسمة حسب القطاعات المختلفة، والقروض التي لم يحتسب فوائد عليها عند إعداد المركز المالي، والأساس المستخدم لحساب القيمة الدفترية لتلك القروض والقروض غير القابلة للتحصيل التي تم الاعتراف بها كمصروف خلال الفترة، والقروض التي تم إعدامها وتم الاعتراف بها كمصروف خلال الفترة. والمبالغ المحصلة من قروض سبق إعدامها في فترات سابقة.

أما عن الإفصاح عن المخصصات: حيث يجب الإفصاح عن العناصر التالية:

- وصف الأساليب المتبعة لتكوين المخصصات والرصيد الإجمالي لمخصص خسائر القروض في تاريخ المركز المالي وتفاصيل حركته والتغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة، وأيضا تفاصيل المبالغ المحملة على حساب المخصص لإعدام الديون، والديون المعدومة المستردة منها.
- قيمة المصروفات المحملة خلال الفترة لمواجهة الخسائر الناتجة عن القروض ومبلغ المخصص المكون لها في تاريخ قائمة المركز المالي والمتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة.

٤ – إدارة مخاطر الائتمان:

- يجب الإفصاح عن المعلومات النوعية حول طبيعة المخاطر الإئتمانية وكيف تنشأ، وعن إدارة وهيكل وتنظيم وظيفة إدارة المخاطر الإئتمانية. – وعن سياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان والمعلومات حول استراتيجياتها وأهدافها، والممارسات في مجال إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر الإئتمان.
- الإفصاح عن الطرق المستخدمة للحد من أو التحكم في مخاطرالإئتمان الشاملة، وحدود المخاطر، والأساليب المستخدمة لتقييم مخاطر الإئتمان مع وصف نظام التصنيف الإئتماني الداخلي، والآليات المستخدمة لخفض و/أو تخفيف مخاطر الإئتمان، مثل الضمانات والعهود، واتفاقات الإنهاء المبكر.
- ينبغي توضيح الممارسات وإجراءات لتقييم مدى كفاية مخصصات خسائر الإئتمان.
- ينبغي الإفصاح عن الجدارة الإئتمانية المستخدمة ونماذج قياس مخاطر الإئتمان للمحفظة. والمعلومات الكمية والنوعية حول نماذج قياس مخاطر الإئتمان المستخدمة، وعن ممارسات وأدوات وتقنيات إدارة مخاطر الإئتمان المبتكرة والتي لا تزال تتطور مثل المشتقات الإئتمانية.

٥- جودة الإئتمان:

- يجب أن تتوفر معلومات موجزة حول عملية التصنيف الإئتماني الداخلية، وشرح كيفية تصنيفه.
- يجب الإفصاح عن إجمالي مخاطر الإئتمان لكل فئة من فئات الأصول.ومخاطر مخاطر الإئتمان التي تراكمت فائدتها حيث توقف استحقاق الفائدة نتيجة لتدهور في نوعية الإئتمان. وينبغي لهذه الإفصاحات أن توفر تفصيل لنوع تعرض الخطر الإئتماني، ومقدار التعرض وتأثيرها على بيان الدخل.
- يجب الإفصاح عن المعلومات موجزة ومجمعة حول المخاطر الإئتمانية التي تم إعادة هيكلتها خلال العام وخلال هذه الفترة.وتاثير ذلك على الارباح الحالية والمستقبلة.

٦ - الأرباح:

يجب الإفصاح عن الإيرادات وصافي الأرباح والعائد على الأصول من أجل تقييم واف للاداء المالي للبنك، وعلى وجه التحديد، ما هو نسبة مكسب التعرض لمخاطر الإئتمان، و إيرادات الفوائد والمصاريف حسب نوع نشاط الإقراض، والتوزيع الجغرافي وجودة الإئتمان.ومعلومات موجزة عن تأثير أنشطة التحوط على الإيرادات والمصروفات وتأثير الدخل من عمليات التوريق.

مما سبق يؤكد الباحث على أن توفير أنظمة التقارير الرقابية للكشف المبكر عن المخاطر الإئتمانية جنبا إلى جنب مع الإفصاحات العامة والتقارير الإشرافية العادية يمكن مستخدمى المعلومات المحاسبية الحصول على صورة أكثر شمولا لأنشطة البنك. حيث إن إفصاحات مخاطر الائتمان تساعد في الحصول على تقييم واضح للقيمة الحقيقية التي تنطوي عليها عقود بعض الأصول، وكيف يمكن التخفيف من هذه المخاطر والسيطرة عليها.

٢/٣- متطلبات الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية وفقا لمقررات لجنة بازل:

تزايد المخاطر التى واجهتها البنوك التجارية أدى ايضا الى تدخل المنظمات والهيئات الرقابية الدولية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية لوضع ضوابط رقابية وتنظيمية تساعد على التنبؤ بالأزمات المالية قبل حدوثها لاتخاذ التدابير اللازمة للحد من مخاطرها أو وتقليل آثارها الضارة إلي ادني حد ممكن، فلقد حددت مقررات بازل امتطلبات الحد الأدنى لراس المال لكل من

مخاطرالإئتمان ومخاطر السوق، بالإضافة الى انه تتراوح الأوزان الترجيحية للمخاطر الإئتمانية للاصول بين صفر %، ١٠٠%، وفى هذا السياق قيمت مقررات بازل II طرقا جديدة لقياس مخاطر الإئتمان، حيث سمحت للبنوك باستخدام التصنيف الإئتمانى الخارجي للوكالات المتخصصة أو الإعتماد على التصنيف الداخلي للبنك إذا توافرت له النظم الداخلية القادرة على ذلك.هذا بالإضافة الى أنه تتراوح الاوزان الترجيحية للمخاطر الإئتمانية بين صفر %، ١٥٠ % وذلك وفقا للطريقة النمطية. وأخيرا في عام ٢٠١٠ أصدرت اللجنة مقررات لجنة بازل IIIمتضمنة تعزيزات لمتطلبات رأس المال في البنوك التجارية وإدخال متطلبات جديدة تتعلق بمخاطر السيولة بجانب المخاطر الأخرى التي تناولتها الإصدارات السابقة، ومما تجدر الإشارة اليه أن التطبيق الفعلى لمقررات لجنة بازل III بالبنوك التجارية المصرية سيزيد المخاطر التي تواجها تلك البنوك نتيجة زيادة النسب التي يجب على البنوك خصمها لمواجهة الأزمات المالية فى أى وقت، مما يؤدى الى زيادة أنواع المخاطر التى يجب على البنوك التجارية العمل على تجنبها وبالتالى ضرورة تحديدها لقياسها والإفصاح المحاسبى عنها فى القوائم والتقارير المالية فى البنوك التجارية.(هشام المليجى، عماد الصايغ٢٠١٢).

الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقا لمقررات بازل II

تهدف اتفاقية بازل IIإلى الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية الخاضعة لأساليب التصنيف الداخلى إلى مساعدة الأطراف المهتمة بالبنك من تقييم المبالغ المعرضة للمخاطر الإئتمانية بالبنوك التي تتبع أسلوب التصنيف الداخلي، (نبيل حشاد ٢٠٠٤)وفى هذا السياق تطلبت مقررات بازل II ضرورة الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية التالية لكل البنوك :

- **إفصاح نوعي:** يتم الإفصاح عن كيف يتم تحديد انتهاء مواعيد السداد، وكيف يتم تحديد القروض الضعيفة، ووصف للأساليب المتبعة لمسموحات قروض بعينها ومسموحات المخاطر الإئتمانية عموما، وأخيرا سياسة البنك لإدارة المخاطر الإئتمانية.
- **إفصاح كمي** : يتم الإفصاح عن المبالغ المعرضة لمخاطر الفشل في السداد وفقا للتوزيع الجغرافي أو للصناعة أو وفقا لفترات الإستحقاق، وقد تطلبت الدعامة الثالثة الإفصاح عن المسموحات الخاصة والعامة والمصروفات المتعلقة بالمسموحات مع الإفصاح عن تسوية التغيرات في المسموحات للقروض الضعيفة.

متطلبات الإفصاح عن التعرض للمخاطر وتقييمها وفقا لبازل III

تتطلب الدعامة الثالثة من اتفاقية بازل III الخاصة بانضباط السوق كل من :

- الإفصاح النوعي : الإفصاح عن كل خطر من المخاطر الإئتمانية المطلوب الإفصاح عنها، وتتمثل تلك المتطلبات في أن تقدم البنوك لأهدافها وسياساتها لإدارة مخاطر الإئتمان، ونظم قياس المخاطر ،وسياسات تقليل المخاطر.
- الإفصاح الكمى : الإفصاح عن حجم المخاطر (أكثر من ٩٠ يوم) التي لا تعتبر مضمحلة وأسباب ذلك، وتفاصيل عن إعادة هيكلة المخاطر بين التي انخفضت قيمتها والتي لم تنخفض قيمتها.

وتجدر الإشارة إلى أن مقررات لجنة بازل IIIأكدت على ضرورة استخدام أسلوب القيمة السوقية فقط لقياس وتقييم الأصول المالية للبنك وقدمت مقاييس موضوعية لقياس تلك الأصول وقد حظيت بقبول على مستوى البنك والسلطات الرقابية والإشرافية ومؤسسات التصنيف الدولي. (رمضان الميهى،٢٠١٥).

الإفصاح عن مخاطر المحافظ الإئتمانية الخاضعة للاسلوب النمطى وفقا لبازل III. (Basel Committee on Banking Supervision, 2015)

- الإفصاح النوعى : يجب على البنوك أن تفصح عن المعلومات التالية:

-أسماء مؤسسات التصنيف الخارجي للإئتمان ECAIsوكالات ائتمان الصادرات ECAS، وأسباب أي تغييرات خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وكيف تم تحقيق التوافق بين التصنيف الرقمي والهجائي المستخدم في كل وكالة و مع مخاطر البنك. وفئات الأصول التي تستخدم من قبل كل من ECAIs أو – .ECAs، ووصف للعملية التي استخدمت لنقل الجهة المصدرة لإصدار التصنيف الائتماني على الأصول المماثلة في سجل البنوك.

-الإفصاح الكمى: ركز على قيمة المبالغ المعرضة للمخاطر القائمة سواء المصنفة وغير المصنفة وذلك وفقا للأسلوب النمطى، أما عند اتباع أسلوب التصنيف الداخلي فيتم الإفصاح عني قيمة المبالغ المعرضة للمخاطر القائمة للبنك للإقراض المتخصص الخاضع لأوزان المخاطر الإشرافية.

٣/٣- متطلبات الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية فى ضوء المعايير المحاسبية:

نظرا لأهمية الإفصاح في مجال القطاع المصرفي بشكل عام، وفي البنوك بشكل خاص، فقد ألزمت السلطات الرقابية في العالم البنوك بإعداد القوائم المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) "المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية المماثلة" ويقابله المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) والمتعلق بالإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، وهو ترجمة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) والذي كان يعتبر من أهم المعايير المحاسبية الدولية الذي يرتبط مباشرة بالبنوك والمنشآت المالية، ويناقش هذا المعيار الإفصاحات الخاصة بالبيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، ويتطلب المعيار الإفصاح عن الأتى :(مضان الميهى، ٢٠١٥).

١- على البنك أن يفصح عن طبيعة وقيم الإرتباطات المالية بتقديم الائتمان والتي تكون غير قابلة للإلغاء ولا يستطيع البنك الرجوع عنها بإرادته بدون تعرضه لمخاطر يترتب عليها جزاءات أو أعباء تقع على عاتقه.

٢- طبيعة وقيم الاحتمالات الطارئة والإرتباطات التي تنشأ عن بنود خارج الميزانية مثل اتفاقيات البيع واعادة الشراء التي لم يتم ادراجها في الميزانية،وعقود الخيارات والعقود المستقبلية والتسهيلات المصرفية المتاحة

اما بالنسبة لاستحقاقات الأصول والإلتزامات فقد أكد المعيار على ضرورة إفصاح البنك عن تحليل للأصول والإلتزامات على أساس تصنيفها في مجموعات استحقاق على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي حتى تواريخ الإستحقاق المتعاقد عليها. وفي حالة السداد على أقساط على مدى فترة زمنية، فإنه يجب تحديد الفترة التي يتم خلالها سداد أو استلام القسط وذلك طبقا لشروط التعاقد أو حسب التاريخ المتوقع للسداد أو الاستلام.

ولقد اكد المعيار ايضا على ضرورة أن يفصح البنك عن أية تركيزات للأصول والإلتزامات والبنود خارج قائمة المركز المالي، ويتم تحديدها حسب المناطق الجغرافية، والعملاء او المجموعات الصناعية أو قطاعات النشاط أو أية تصنيفات أخرى مناسبة لظروف البنك والتي قد تؤدي إلى حدوث مخاطر. مما يعطى مؤشرا يفيد في التعرف على المخاطر المحتملة المرتبطة بتحقق الأصول ومصادر الأموال المتاحة ، كما يعد الإفصاح عن التقلبات الهامة في أرصدة العملات الأجنبية مؤشرا هاما عن مخاطر الخسائر عن التغيرات في معدلات أسعار الصرف.

أما بالنسبة لخسائر القروض والسلفيات يجب على البنك الإفصاح عما يلي:

– السياسة المحاسبية المستخدمة التي تم على أساسها تحديد المصروفات المتعلقة بالقروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل، وكذلك القروض والسلفيات التي تم إعدامها.وتفاصيل الحركة المتعلقة بتكوين مخصصات عن الخسائر الناتجة عن القروض والسلفيات خلال الفترة. هذا فضلا عن ضرورة الإفصاح عن إجمالي مخصص القروض والسلفيات المشكوك فيها في تاريخ الميزانية. إجمالي القروض والسلفيات الظاهرة بالميزانية والتي لم يتم تسجيل فوائدها والأسس المستخدمة في تحديد القيمة الدفترية لتلك القروض والسلفيات.

أما بانسبة للأصول المرهونة كضمان يجب أن يقوم البنك بالإفصاح عن إجمالي مبلغ الإلتزامات المضمونة وطبيعة الأصول المرهونة مقابل تلك الإلتزامات وقيمتها الدفترية.

وفيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة،يجب الإفصاح عن القروض والسلفيات والودائع والكمبيالات وكذلك الاقتراض والمبالغ المودعة من الأطراف ذوى العلاقة، ويجوز أن تتضمن الإفصاحات إجمالي المبالغ القائمة في بداية الفترة ونهايتها. وقيمة المصروفات المحملة خلال الفترة لمواجهة الخسائر الناتجة عن القروض والسلفيات ومبلغ المخصص المكون لها في تاريخ الميزانية. والأنواع الرئيسية للإيرادات وتكاليف الاقتراض و العمولات المدفوعة.

ولقد تعرض الباحث الى المعيار المحاسبي رقم (IAS ٣٠) على الرغم من أن هذا المعيار قد ألغي سنة ٢٠٠٩ وحل محله المعيار الدولي للتقريرالمالي رقم (IFRS7) بعنوان (الأدوات المالية: الإفصاحات) لأن المعيار الدولي رقم (٣٠) متعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية المماثلة، وأن المعيار المصري رقم (١٩) هو ترجمه للمعيار الدولي رقم (٣٠)، وأن المعيار قد غطى مواضيع هامة تتطلب الإفصاح عنها في القوائم المالية الخاصة بالبنوك، وتتمثل هذه المواضيع في قيمة السيولة المتوافرة في البنك، ودرجة المخاطرة في البنوك، وربحية البنك، وبناء على ذلك فإن هذا المعيار راعى توفير المعلومات الملائمة التي تساعد مستخدمي القوائم المالية فى اتخاذ القرارات الرشيدة.

الإفصاح وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٧) (الأدوات المالية الإفصاحات) (سماسم جادو ٢٠١٢، ياسمين عز الدين ٢٠١٧) IFRS 7, IASB)، ٢٠١٤،(٢٠١٠،Coetsee)(وفاء عبد الصمد ٢٠٠٨).

ركز المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ (IFRS ٧) بشكل كبير على الإفصاح النوعى والكمى عن المخاطر وكيفية إدارتها، ويهدف هذا المعيار الدولي للتقرير المالي إلى مطالبة المنشآت بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية تمكن المستخدمين من تقييم:

١- **الإفصاح النوعى** لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، يجب على المنشأة الافصاح عن: التعرض للمخاطر وكيفية نشأتها، أهدافها، وسياساتها، واجراءاتها لإدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر، وأى تغيرات قد تحدث.

٢- **الإفصاح الكمى** لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، يجب على المنشأة الإفصاح عن:

أ- ملخص للبيانات الكمية بشأن تعرضها لتلك المخاطر في نهاية فترة التقرير، ويجب أن الإفصاح يستند هذا الإفصاح إلى المعلومات المقدمة داخليا إلى كبار موظفي إدارة المنشأة على سبيل المثال مجلس إدارة المنشأة أو رئيسها التنفيذي.

ب- تركيزات المخاطر اذا لم تكن واضحة من الإفصاحات التي تم القيام بها.

وإذا كانت البيانات الكمية المفصح عنها في نهاية فترة التقرير غير معبرة لتعرض المنشأة للمخاطر خلال الفترة، فيجب على المنشأة تقديم معلومات إضافية تكون معبرة.(المعيار الدولي للتقرير المالى رقم ٧، ٢٠١٤).

يتضح للباحث من تحليل ما ورد بدليل التعليمات الصادر عن البنك المركزي المصري وما ورد في متطلبات معايير المحاسبة المصرية بخصوص مستوي الإفصاح عن مخاطر الإئتمان مايلي:

- لا توجد اختلافات جوهرية بخصوص كل من التعريف بمخاطر الإئتمان، والإفصاح عن السياسات والإجراءات المتبعة تجاه مخاطر الإئتمان، وسياسات تحديد مخصص خسائر القروض، وحركة مخصص الديون المشكوك فيها.
- وجود اختلافات بين مستوي الإفصاح الحالي وفق التعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري وبين متطلبات معايير المحاسبة المصرية والدولية فيما يتعلق بكل من المستويات الإدارية المسئولة عن مراقبة مخاطر الإئتمان والإفصاح عن الأسلوب المستخدم لتقييم المخاطر الإئتمانية، والإفصاح عن السياسات المتعلقة بقرار إعدام الديون وقيمة خسائر القروض الفعلية و حجم الديون المعدومة، ومكونات محفظة

القروض، والنموذج المستخدم لتصنيف القروض حسب المخاطر، والتركز الإئتماني بانواعه، ويعتبر هذا بمثابة قصور واضح في مستوي الإفصاح لما لهذه المعلومات من أهمية لتقييم حجم المخاطر الإئتمانية المرتبطة بأنشطة البنوك.

- وجود اختلاف بالنسبة للمعلومات المتعلقة بكل من التصنيف الكمي للقروض حسب المخاطر المرتبطة بها، والقروض التي تم إعادة جدولتها خلال الفترة علي الرغم من اهمية هذه المعلومات للحكم على كفاءة الرقابة على المخاطر الإئتمانية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن هناك تفاوتا وقصورا واضحا بشأن مستوي الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر الإئتمانية، وان مستوي الإفصاح عن تلك المخاطر طبقا لما ورد عن دليل التعليمات الرقابية الصادر عن البنك المركزي المصري لايتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المصرية والدولية، الأمر الذى يشير إلى حاجة الإفصاح عن المخاطر المصرفية للتطوير من خلال استحداث قائمة جديدة يتم إعدادها وفقا لمعيار محاسبي جديد يتم إعداده لهذا الغرض يأخذ في الاعتبار الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المفصح عنها مثل (الملاءمة –القابلة للفهم –القابلية للمقارنة– القابلية للتحقق). وتكون هذه القائمة ملزمة لجميع وحدات النشاط المصرفي، للإفصاح عن جميع المعلومات والتفاصيل الضرورية الخاصة بالمخاطر المصرفية ووجود أسس ملزمة توضح حجم الخطر وتفاصيله كما ونوعا، ومن ثم كيفية إدارة تلك المخاطر والحد منها ومن خطورتها، وهذا من شأنه تحقق الأهداف المنشودة من القوائم المالية لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك بوجه عام والبنوك والأجهزة الرقابية بوجه خاص. وهو ما يؤدي الى توسيع دور المحاسبة في الإفصاح عن المخاطر وابتكار الأدوات اللازمة لقياسها وتوسيع دور مراجعي الحسابات في التحقق من التزام البنوك بتطبيق الأسس المحاسبية السليمة للإفصاح عنها.

<u>وفى ضوء ماسبق يمكن للباحث بيان المعلومات الأساسية الواجب الإفصاح عنها كميا ونوعيا لتكون مرشدا لاستخلاص مؤشرات الإفصاح عن المخاطرعن المخاطر الإئتمانية وفقا لما يلى:</u>

أولا: <u>الإفصاح الكمي عن المخاطر الإئتمانية:</u> وتشتمل أهم بنود لك الإفصاح على مايلى:

أ- محفظة القروض علي اساس اجمالى القروض والقروض الرديئة والمتاخرة السداد لكل فئة رئيسية من فئات المقترضين وذلك لبيان الأرصدة التي استحقت ولم تحصل بالنسبة لكل فئة على حدة، وكذلك بيان الخسائر الفعلية التي تعرض لها البنك في الفترة الماضية لكل محفظة، مع بيان العوامل التي سببت حدوث هذه الخسائر في الفترة السابقة.

ب- ارصدة البنك من القروض وتوضيح ارصدة صافي القروض التي توقف احتساب استحقاق فوائدها واثر عدم احتساب الفوائد المستحقة على قائمة الدخل.

ج- بيان بالقروض التي تم إعادة هيكلتها خلال الفترة.، وبيان عن حركة مخصص القروض والسلفيات خلال الفترة وبيان بإجمالي رصيد مخصص القروض والسلفيات في تاريخ الميزانية.

د- أسس تحديد خسائر القروض والسلفيات، وكذا أسس إعدام القروض غير القابلة للتحصيل فضلا عن الإفصاح عن الضمانات المتاحة تحت سلطة وإدارة البنك ،وتحليل وتقييم هذه الضمانات إلي انواعها المختلفة، والإشارة إلى القيمة العادلة لها..مع توزيع البنود إلى فئات بحسب درجة مخاطر كل فئة، وبحيث تمثل كل فئة درجة الجدارة الائتمانية للعملاء المدرجين بها، وتحديد الأسس التي استند إليها البنك في تحديد نسب الخسائر في حالة التشغيل.

هـ- بيان بالمعلومات المتعلقة بالتصنيف الإئتماني الداخلي.

و- الإفصاح عن سياسة البنك في إعدام القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل والإفصاح عن مبالغ الاسترداد من الديون المعدومة التي حصل عليها البنك موزعة حسب كل بند علي حده.

ثانيا :<u>الإفصاح النوعي عن المخاطر الإئتمانية:</u> تشتمل أهم بنود لك الإفصاحعلى ما يلي:

أ- بيان دور مجلس الإدارة في وضع الأهداف والسياسات والإستراتيجيات الهامة بشأن المخاطرالإئتمانية.والإفصاح عن السياسات والأسس المتبعة من البنك لمنح الائتمان والإجراءات المتبعة لمتابعة الائتمان الممنوع.

ب- الإفصاح عن سياسات وإجراءات البنك المعتمدة لتحديد وقياس والإفصاح عن المخاطر الائتمانية.

ج- الإفصاح عن السياسات المتبعة في إدارة المخاطر الإئتمانية وكيفية الحد من آثارها السلبية.. مع وصف طبيعة هذه المخاطر الإئتمانية في أنشطة البنك وتوضيح كيفية ظهورها في تلك الأنشطة.

وفى هذا الصدد حددت دراسة (نشوان واخرون، ٢٠١٨)مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية المتمثلة فى مجموعة المتغيرات التالية: نسبة القروض المتعثرة، مخصصات خسائر القروض، كفاية رأس المال، السيولة، الرافعة المالية فى البنوك المدرجة فى بورصة فلسطين. ،كما حددت دراسة (قصى النهار ٢٠١٩) مجموعة المؤشرات التالية لقياس مخاطر الإئتمان

مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر رأس المال والرافعة المالية وحجم البنك وذلك فى البنوك التجارية المدرجة فى بورصة عمان بالأردن. فى حين أشار(Samual 2015) الى أنه يمكن قياس المخاطر الإئتمانية من خلال المتغيرات التالية نسبة القروض والسلف الى إجمالى الودائع، نسبة القروض غير العاملة الى إجمالى القروض والسلفيات، نسبة الرافعة المالية وحجم البنك وذلك فى البنوك النيجيرية.بالإضافة الى أنet al,2019 Shahidمخاطر الإئتمان يتم قياسها فى البنوك الباكستانية من خلال الرافعة المالية، والقروض المتعثرة، ومخصص نسب التسهيلات. كما حددت (زينب قاسم ٢٠١٧) مجموعة المتغيرات التالية لقياس مخاطر الإئتمان فى البنوك التجارية المصرية فى نسبة القروض المتعثرة، نسبة مخصصات (اضمحلال) خسائر القروض، نسبة كفاية راس المال، نسبة السيولة، الرافعة المالية وحجم البنك. ولقد اشار (Isanzu,2017)إلى مجموعة من المتغيرات لقياس مخاطر الإئتمان فى البنوك الصينية فى نسبة القروض غير العاملة، ونسبة كفاية رأس المال، واحتياطى انخفاض قيمة القروض، والرافعة المالية، وادارة مخاطر الإئتمان.

مما سبق يمكن للباحث قياس المتغير المستقل وهو الإفصاح عن مخاطر الإئتمان بما يلي:

١- نسبة القروض المتعثرة Nonperforming Loans Ratio: تقيس هذه النسبة نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالى محفظة القروض والتسهيلات في البنك التجاري، وزيادة هذه النسبة تعكس انخفاض كفاءة البنك في إدارة الإئتمان وتحليله ومتابعته وانخفاض نسبته هي مؤشر جيد على جودة الأصول والقروض، وبالتالي انخفاض مخاطر الإئتمان.

٢- نسبة مخصصات خسائر القروض:Loan Loss Provision تشير هذه النسبة الى مقدار ماقد يتحمله البنك من خسائر مقابل القروض المشكوك فى تحصيلها ،ومخصص خسائر (اضمحلال) القروض هو حساب يتم من خلاله حماية المودعين ضد الخسارة غيرالمتوقعة من خلال احتياطي كفاية رأس المال ويتم قياسه عن طريق (مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض والتسهيلات).

٣- نسبة القروض والسلفيات للموارد الخارجية والذاتية: Loans and Facilities to Resources Self and External يوضح هذا المعدل نمط السياسة الإقراضية

للبنك التجاري.أى نسبة ما يوظفه للبنك التجاري من قروض و سلفيات من مصادر التمويل الخارجية والذاتية، ويتم قياسه عن طريق إجمالى القروض والسلفيات / (إجمالي الودائع + حقوق المساهمين).

٤- نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض Owners Equity to Total of Loans ويتم قياسها عن طريق (حقوق المساهمين / إجمالى القروض) × ١٠٠%وتعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع،وتوضح هذه النسبة الخطر المتوقع في محفظة القروض، ويجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار في كل انواع محفظة القروض على شكل احتياطيات بهدف تغطية مخاطر الإئتمان وعدم السداد.

٥- نسبة السيولة:Liquidity تشير هذه النسبة إلى قدرة البنوك على رد الودائع واستعداد البنوك لتلبية الطلب المتزايد على القروض وعندما تكون البنوك أكثر سيولة، يمكن لها أن تقلل من خطر الإعسار. ويتم قياسها عن طريق (نسبة القروض إلى الودائع).

٦- الرافعة المالية:Financial Leverage تشير هذه النسبة على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة وطويلة الأجل، والبنوك التي تتميز بنسبة الرافعة المالية العالية تميل إلى أن تكون أكثر خطورة ومضاربة.ويتم الاعتماد على هذا المؤشر للحكم على مديونية البنك، ويتم قياس الرافعة المالية عن طريق نسبة إجمالى الخصوم قصيرة وطويلة الأجل الى حقوق الملكية.وفى هذا السياق أصدر مجلس ادارة البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو٢٠١٥ القرار التالي : الموافقه على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية مع التزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة(٣%) على أساس ربع سنوي واعتبارها – كنسبه استرشادية اعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ و حتي عام ٢٠١٧ ثم كنسبة رقابية ملزمة اعتبارا من عام ٢٠١٨، ويتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزي. مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية – وفقا للقوائم المالية – وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم

بعض استبعادات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية، والتعرضات الناتجه عن عقود المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية، والتعرضات خارج الميزانية.

٧- **نسبة الكفاءة المالية Financial Efficiency** = (صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الإيرادات) وتبين هذا النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك التجاري بالنسبة الى إجمالي الإيرادات وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات.

٨- **نسبة كفاية رأس المالCapital Adequacy**: ويتصف رأس مال البنك التجاري بالصغر النسبي مقارنة بالودائع وهذا يؤدي إلى ضعف هامش الأمان للمودعين لذا فان الحفاظ على سلامة رأس المال في البنك التجاري يعد أمرا هاما وضروريا لدعم ثقة المودعين حتى يتمكن البنك من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم ومتميز للبنك التجاري. وزيادة هذه النسبة تزيد من قوة البنك مما يحسن من الملاءة المالية للبنك وقدرته على استيعاب خسائر القروض وحماية البنك ضد مخاطر استخدام الديون. ويتم قياسها عن طريق اجمالى حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

٩- **حجم البنك:Size** يعتبر حجم البنك واحد من أهم المتغيرات التي تؤثر على الإفصاح فى البنوك من أجل توفير مصداقية تقاريرها المالية. ويتم قياسه عن طريق اللوغاريتم الطبيعي من إجمالي أصول البنوك فى نهاية كل سنة مالية.

٤-مفهوم وأهمية ومؤشرات قياس الأداء المالى فى البنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية.

ينبع مفهوم الأداء المالي من مفهوم الوظيفة المالية، هذا ويعرف الأداء المالى فى البنوك على أنه قدرة البنك على تنفيذ ما تخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها و الكشف عن الإنحرافات و اقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء و الاستمرار في العمل.

وتتمثل أهمية الأداء المالى فى البنوك في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي زمنيا لذات البنك أو المقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى، مما قد يظهر حالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الإستراتيجي للبنك، ومحاولات تحقيق الإنسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية

للبنك.فضلا عن أن تقييم الأداء فى البنوك يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك، وتحديد دوره في الإقتصاد، وآليات تعزيزه.(سامية جداينى، سحنون جمال ٢٠١٧) (محمد الخطيب، ٢٠١٠).

وفى هذا السياق تستخدم المؤشرات المالية في تحليل العمليات الإئتمانية للبنوك من خلال القوائم المالية التى تمثل مخرجات النظام المحاسبي ومدخلات عملية التحليل المالي بغرض تفسير ما تخفيه تلك الأرقام وراءها من حقائق ذات دلالات، بالإضافة إلى إبراز الإرتباطات فيما بينها،وبهذا تستخدم المؤشرات المالية كأدوات تشخيص لعوامل النمو الحقيقي في الإئتمان المصرفي من جهة، ولعوامل الخلل في السياسة الإئتمانية من جهة أخرى،(Hanitha ،٢٠١٦) لذلك يعتبر التحليل المالي فى القطاع المصرفى من أهم اساليب تقويم الأداء لأنه يوفر المؤشرات المالية التي تخدم عملية التخطيط والرقابة، ويضع الأسس السليمة للتفكير في رسم الخطط المستقبلية وتقويم اداء البنوك والتحقق ويشكل جذري من سلامة المركز المالي، أيضا بيان مقدار السيولة الضرورية لأداء الالتزامات المترتبة عليه فى حينها وبيان كفاءته في مجال توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسات الإئتمانية للبنك وسياسة استخدام الأموال واستثمارها.

مؤشرات قياس الأداء المالي:

تختلف مؤشرات قياس الأداء بإختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وفى دراسة تحليلية مقارنة لمؤشرات الاداء المالى فى البنوك المصرية قام (امجد محمد، ٢٠١٠) بتبويب المؤشرات الى أربعة تصنيفات تتمثل فى مؤشرات الربحية ويندرج تحتها المؤشرات التالية (نسبة هامش الربح- معل العائد على حقوق المساهمين- معدل العائد على إجمالي الأصول- نسبة صفي الريح إلى إجمالي الإيرادات- نسبة هامش صافي العمليات التشغيلية- نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافى الأرباح- معدل العائد على الودائع- معدل العائد للسهم- معدل التوزيعات النقدية- نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول- معدل الأرباح القابلة التوزيع على إجمالي الأصول)، ومؤشرات السيولة ويندرج تحتها المؤشرات التالية (نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول- نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة- المعدل النقدي الى اجمالى الودائع- نسبة السيولة القانونية- رصيد الإحتياطى القانونى لدى البنك المركزى)، ومؤشرات ملاءة رأس المال Solvency Indicators. وتضم مؤشرات ملاءمة رأس المال أنواعا عدة من أهمها (نسبة

حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول- نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع- نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض- خطر الائتمان- نسبة حقوق المساهمين إلى الاستثمارات المالية)، وأخيرا مؤشرات توظيف الأموالInvestment Indicators ومن أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة في إطار السياسات الإئتمانية للبنك وسياسة استخدام الأموال ما يلى (معدل استثمار الودائع- نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع- نسبة الإيرادات إلى إجمالي الإستثمار- معدل العائد على الإستثمار من الأوراق المالية- معل العائد على إجمالي محفظة القروض- معدل مساهمة البنك التجاري في بنوك وشركات تابعة- معدل إقراض الموارد الى اجمالى الودائع وحقوق المساهمين).

وقد استخدمت دراسة (عمار بشاتوه،٢٠١٩) لقياس أداء البنوك ما يعرف بنظام (CAMELS) لتقييم الأداء المالي، ويعتبر نموذج CAMELS أحد وسائل الرقابة والتقييم على الوضع المالي ويحدد نقاط القوة والضعف له. ويشير هذا النموذج إلى نسب معينة لتقييم الأداء المالي حيث أتي كل رمز من حروف CAMELS تشير إلى نسبة معينة فمثلا Capital: Adequacy كفاية رأس المال، :Assets Quality جودة الأصول، Management كفاءة الإدارة، Earnings الأرباح، Liquidity السيولة أما sensitivity to market risk الحساسية تجاه مخاطر السوق، فى حين أن دراسة (حسن حافظ، ٢٠١٨) استحدثت مؤشر تقييم القوة المالية الإجمالية للبنك (BOFSI). حيث تم تطوير مؤشر باستخدام نسب ومؤشرات مالية مختلفة تعبر عن الأداء المالي للبنوك العاملة في مصر هي النسب المالية المستخدمة والواردة في اطار CMAEL Framework والذي يشمل خمس محاور مختلفة عند تقييم الأداء المالي لأي بنك وهي نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول والتي تقيس قوة رأس مال البنك، ومخصصات خسائر القروض إلى نسبة إجمالي القروض والتي تقيس جودة أصول البنك، ونسبة التكاليف إلى الدخل والتي تقيس جودة إدارة التكاليف داخل البنك، ومعدل العائد على الأصول كمؤشر لقياس أرباح البنك، فضلا عن نسبة الأصول السائلة إلى الودائع والتمويل قصير الأجل كمؤشر للسيولة.

وفى هذا السياق أيضا هناك دراسة (راشد سلامة، محمود الرفاعى، ٢٠١١) وفيها تم قياس أداء المصارف التجارية من خلال ستة مؤشرات مالية (الربحية، والرفع المالي، والسيولة، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإيرادات)، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر الربحية

والمعبر عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية، هو المؤشر المالي الوحيد المؤثر على المخاطر الكلية لأسعار أسهم المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

وفى دراسات(فطوم واخرون، ٢٠١٧)(ألاء ابداح،٢٠٢٠)(على الزغبى، ٢٠١٩) (Li Saeed, & Zahid)(Ndoka & Islami,2016)(Alshatti,A.2015)(Z0u،&2014 2016) تم قياس الأداء المالى فى البنوك باستخدام معدل العائد على الأصول ROA، ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE.

بينما دراسة (حسنى الشطرات، ٢٠١٥)تم قياس الأداءالمالي فى البنوك التجارية الأردنية بنسب العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد رأس المال، ونسبة هامش صافي الربح. كما حدد (ثائر وهدان، ٢٠١٧) متغيرات قياس الأداء المالى فى البنوك الأردنية فى معدل العائد على الاصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم، ومعدل دوران السهم.

وبدراسة وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت المؤشرات المالية للمقومات الأساسية لتقييم الأداء المالي يتضح للباحث أن القاسم المشترك في هذه الدراسات هو استخدام الربحية كأحد أهم المقومات الأساسية لتقييم الأداء المالي. وأن المؤشرات المالية التي تقيس الربحية هي معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وبناء عليه يرى الباحث لتقييم الأداء المالى للبنوك التجارية يتم استخدام النسب التالية:

أ- **معدل العائد على الأصول ROA:** هو النسبة بين صافي الدخل بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول، ويسمى بالعائد على الاستثمار، كونه يعد مقياسا لربحية كافة استثمارات البنك قصيرة وطويلة الأجل، فهو يعتمد بشكل كبيرعلى حجم الأرباح المحققة من هذه الأصول، كما يقيس مدى فعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد على الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية.

ب- **معدل العائد على حقوق الملكية ROE:** هوالنسبة بين صافى الدخل بعد الضرائب الى اجمالى حقوق الملكية،أعتبر مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة.

ج- **معدل العائد على السهم EPS** : ويعبر عنه بربحية السهم، ويتم قياس هذا المعدل بقسمة (صافى الربح بعد الضرائب – توزيعات النقدية على الاسهم الممتازة) على المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية.

٥- الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث:

يعرض الباحث في هذا الجزء أهم الدراسات ذات الصلة بأبعاد المشكلة موضوع البحث والتي تبرز مدى تأثير الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية المصرفية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية من ناحية اخرى.

وفى هذا السياق تناولت دراسة (وفاء عبد الصمد، ٢٠٠٨): تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك التجارية مع تحديد طرق قياسها لتحديد الحد الأدنى لراس المال وذلك كما ورد باتفاقية بازل، وتحديد متطلبات الإفصاح عن المخاطر كما وردت في معايير المحاسبة الدولية والمحلية ومقررات لجنة بازل. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطوير كل من المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) اللذان يختصان بالإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة على أن يتضمنا إطر للإفصاح عن كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

بينما هدفت دراسة (Jonas Oliveira, Lucia Lima Rodrigues, Russell Crai, 2011) إلى تقيم ممارسات الإفصاح عن المخاطر في ١٩٠ مؤسسة ائتمان برتغالية. بالإعتماد على تحليل مضمون التقارير السنوية الفردية لعام ٢٠٠٩، حيث وجدت أن الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر تفتقر إلى إمكانية المقارنة بسبب اختلاف فرق الاستحقاق في وقت تقرير مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، والممارسات المختلفة للإفصاح عن هيكل رأس المال وكفايته. وتوصلت الدراسة إلى مدى صلاحية ممارسات الإفصاح المتعلق بالمخاطر في عام ٢٠٠٧ في معايير التقارير المالية الدولية واتفاقية بازل (II) لمعالجة كل أوجه القصور التي تم تحديدها، وأوصت السلطات الإشرافية البرتغالية تبنى اليات تطبيق أكثر فعالية فى التوسط للإمتثال للحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن المخاطر الإلزامية.

ومن ناحية اخرى هدفت دراسة (راشد سلامة، محمود الرفاعى، ٢٠١١) إلى اختبار العلاقة بين الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان ومخاطر أسهمها

الكلية. وتم قياس أداء المصارف من خلال ستة مؤشرات مالية (الربحية، والرفع المالي، والسيولة، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإيرادات)، أما المخاطر الكلية فقد تم قياسها باستخدام الإنحراف المعياري. واشتملت الدراسة على أحد عشر مصرف تجارية أردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر الربحية والمعبر عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية، هو المؤشر المالي الوحيد المؤثر على المخاطر الكلية لأسعار أسهم المصارف التجارية الأردنية المدرجة في البورصة.

فى حين هدفت دراسة (الفاتح الشريف، وأخرون، ٢٠١٤) إلى التعرف على دور تطبيق نظام الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان البنكي فى البنوك السودانية وكذلك دوره في تحقيق سلامة قرارات التمويل البنكية. وتحقيقا الأهداف البحث فقد تم الاعتماد على اختبار الفرضيات التالية: نظام الترميز الانتمائي يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل، وعن العملية الممولة ويوفر معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يساهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن المعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الانتمائي عن عملاء الجهاز البنكي، وعن العمليات الممولة بالجهاز البنكى كلاهما تقلل من مخاطر الائتمان البنكي، والمعلومات الائتمانية التي يوفرها نظام الترميز الائتماني تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي.

كما تناولت دراسة: (Musa Uba Adamu, 2013) تقييم تأثير الرافعة المالية للشركة على الإفصاح عن المخاطر في نيجيريا، ويتكون مجتمع الدراسة من أربعة قطاعات مدرجة في البورصة النيجيرية. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن مخاطر الشركات لا يتعلق إلى حد كبير بالرافعة المالية للشركة. وخلص التقرير إلى أن حجم الشركة لا يؤثر في الإفصاح عن مخاطر الشركات في نيجيريا.

ومن ناحية أخرى تناولت دراسة (Nermin Hassan, 2014) فحص أثر خصائص الشركة على جودة الإفصاح عن المخاطر، وحاولت الدراسة تطوير إطارا لتقييم جودة الإفصاح عن المخاطر والبحث عن محددات نوعية الممارسات في جودة الإفصاح عن المخاطر، ويستند هذا الإطار على أربعة معايير هي: "الصلة"، "القابلية للفهم"، "المقارنة" و"قابلية الإثبات باستخدام عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية.وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك تحسنا في

جميع معايير جودة الإفصاح عن المخاطر، وكشفت نتائج التحليل الإحصائي أن حجم الشركة ومستوى النفوذ والرافعة المالية هي من محددات نوعية الإفصاح عن المخاطر.

هدفت دراسة: (Constantinos, Anastasi0s, John Leventides, 2014)إلى تحديد الحد الأدنى لرأس المال فى البنوك اليونانية والذى يعد أحد أهم متطلبات رأس المال في اتفاقية بازل II وحيث أن البنك يحتفظ بجزء من محفظته لتغطية المخاطر الحالية فإن مخاطر الائتمان تعتبر الخطر الرئيسي الذي يواجه البنوك، ومن المعروف أن العنصر الأول في بازل II لمتطلبات رأس المال هو المخاطر الائتمانية،. وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج بازل (١) لمتطلبات رأس المال لا يشمل التركيز على المخاطر بالاسم، ويبدو أن حساب القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان و التي أجريت في الدراسة الحالية علاج للفجوات من خلال متطلبات رأس المال بازل (١). وكانت هذه الفجوات أكثر وضوحا عندما كانت نسبة المخاطر في المحافظ الائتمانية عالية.

بينما هدفت دراسة (Li & Zou, 2014) إلى التحقق من وجود علاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية البنوك التقليدية في أوروبا لعدد أكبر (٤٧) مصرفا تجارية في أوروبا من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢، حيث تم اعتماد مؤشرات نسبة القروض غير العاملة المتعثرة، ونسبة كفاية رأس المال لقياس مخاطر الائتمان، أما ربحية البنوك فتم قياسها من خلال العائد على حقوق الملكية ROE، والعائد على الأصول ROA، وقد توصلت النتائج إلى أن إدارة مخاطر الائتمان لها أثار إيجابية على ربحية البنوك التقليدية، حيث توجد علاقة إيجابيةبين نسبة القروض غير العاملة المتعثرة و كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، بينما لايوجد لنسبة كفاية رأس المال أثر على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في البنوك محل الدراسة.

ولقد تناولت دراسة (Samuel،2015) دراسة تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في نيجيريا.وحاولت الدراسة فحص كيفية معالجة مخاطر الائتمان من أجل تحسين جودة أصول البنوك وتقليل مخاطر البنوك.وقد أظهرت النتائج أن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع ترتبط بشكل سلبي بالربحية عند ٥٪ وأن نسبة القروض غير العاملة إلى القروض ترتبط سلبا بالربحية عند مستوى ٥%.، كما اوضحت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة كبيرة بين أداء البنك (من حيث الربحية) وإدارة مخاطر الائتمان (من حيث أداء القرض).حيث تعد القروض

والقروض المتعثرة متغيرات رئيسية في تحديد جودة أصول أحد البنوك. وقد أوصت الدراسة أنه يجب أن تكون الإدارة حذرة في وضع سياسة ائتمانية بحيث لا تؤثر سلبا على الربحية لضمان الاستخدام الحكيم للودائع وتعظيم الأرباح. كما تعمل إدارة مخاطر الائتمان غير الصحيحة على تقليل ربحية البنك، وتؤثر على جودة أصوله وتزيد من خسائر القروض والقروض غير العاملة التي قد تؤدي في النهاية إلى الإفلاس المالى.

وفى هذا السياق هدفت دراسة: (رندة المختار، ٢٠١٥) الى القياس والإفصاح عن المخاطر البنكية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعاييرالمحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل مع اجراء دراسة تطبيقية على عدد بنكين هما بنك الجمهورية وبنك الصحارى،وتوصلت الدارسة إلى ضرورة إنشاء قواعد بيانات متخصصة لقطاع البنوك التجارية الليبية عامة من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على استخراج البيانات اللازمة لنماذج القياس المتقدمة لمخاطر الائتمان و مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

كما تناولت دراسة (Alshatti, A. 2015) تأثير إدارة مخاطر الإئتمان على الأداء المالي البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٣)، وقد توصلت الدراسة إلى أنهناك تأثير لإدارة مخاطر الإئتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية مقاسا بالعائد على الأصول، والعائد على الملكية، كما توصل الباحث إلى أن مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان(مؤشرات القروض المتعثرة /إجمالي القروض، ومخصص خسائر التسهيلات صافي التسهيلات، ونسبة الرفع المالي) لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية. واستنادا إلى النتائج أوصى الباحث البنوك بتحسين كفاءة وفعالية إدارة مخاطر الائتمان لديها لتحقيق المزيد من الأرباح، كما يجب على البنوك وضع السياسات والاستراتيجيات الكافية لإدارة مخاطر الائتمان حتى يتم الموافقة على منح الائتمان بما ينعكس تحسين الأداء والقدرة التنافسية.

ومن ناحية أخرى هدفت دراسة (Gizaw, kebede, and Sujata, 2015)،لاختبار مخاطرالائتمان على ربحية البنوك التقليدية الأثيوبية، حيث تم جمع بيانات الدراسة لثمانية بنوك تجارية أثيوبية لفترة (٢٠٠٣-٢٠١٤) من خلال التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، وقد توصلت هذه الدارسة لمجموعة من النتائج كان من أبرزها: مؤشرات مخاطر الائتمان (القروض المتعثرة، مخصص خسائر القروض، كفاية رأس المال) لها أثر إحصائي على ربحية البنوك

التقليدية الأثيوبية. وقد أوصت الدارسة بضرورة تحسين إدارة المخاطر الائتمانية لزيادة ربحية البنوك الأثيوبية.

كما أن دراسة (Ndoka & Islami, 2016)قد هدفت الدارسة إلى التعرف على العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية البنوك التقليدية في ألبانيا، وتمثلت المؤشرات الرئيسية المستخدمة لقياس الربحية فى: العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول. أما بالنسبة لمخاطر الائتمان فتمثلت فى نسب القروض غير العاملة المتعثرة، ونسبة كفاية رأس المال. وقد تم جمع بيانات الدارسة من ستة عشر مصرفا عاملا في النظام المصرفي الألباني في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥. وقدمت هذه الدارسة مساهمة في تحديد عوامل مخاطر الائتمان التي تؤثر على ربحية البنوك الألبانية وإيجاد حل علمي لإدارة مخاطر الائتمان بطريق أكثر كفاءة.

بينما هدفت دراسة (Saeed & Zahid, 2016)إلى تحليل أثر مخاطر الائتمان على ربحية خمسة بنوك تجارية كبرى في المملكة المتحدة، ولقياس الربحية استخدمت متغيرين تابعين، وهما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والقروض المتعثرة كمتغير مستقل للتعبير عن مخاطر الإئتمان. وقد تم جمع بيانات الدارسة من على البيانات الصادرة لهذه البنوك خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥).وكانت نتائج هذه الدراسة توضح أن مؤشرات مخاطر الائتمان لها علاقة إيجابية بربحية هذه البنوك، وهذا يعني انه حتى بعد الآثار الكبيرة لازمة الائتمان عام ٢٠٠٨ إلا أن البنوك في المملكة المتحدة تواجه مخاطر الأئتمان، وأظهرت النتائج أيضا أن حجم البنك والرفع المالي والنمو كانت كلها مرتبطة ارتباطا إيجابيا مع بعضها البعض، وحققت البنوك أرباحا بعد الأزمة المالية، واستطاعت اكتساب الخبرة بكيفية التعامل مع مخاطر الائتمان على مرالسنين.

لقد اهتمت دراسة (ثائر وهدان،٢٠١٧) ببيان أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها ١٣ بنكا للفترة الممتدة من (٢٠٠٨-٢٠١٥)، وقد تم اختيار المخاطر الأتية (مخاطر الائتمان،مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال)، كما تم استخدام المؤشرات الآتية للتعبير عن الأداء المالي معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على الملكية، والعائد على السهم، ومعدل دوران السهم.وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الائتمان، ومخاطر كفاية رأس المال هي الأكثر تأثيرا على الأداء المالي، وأن مخاطر السيولة ومخاطر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية حيث تخضع لضوابط وقوانين لجنة بازل الملزمة من قبل البنك المركزي، الذي بدوره يعد جهة رقابية

على نسب السيولة وكفاية رأس المال عند تلك البنوك.وأوصت الدراسة بضرورة وجود رقابة مستمرة على منح الائتمان واستخدام استراتيجيات محددة، وضوابط خاصة من قبل البنوك تساعد في الحد من هذه المخاطر والإستغلال الامثل لاصول البنك.

وفى هذا السياق تناولت دراسة (زينب قاسم، ٢٠١٧) مدي تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية فى مصر، وقد شملت عينة الدراسة ١٠ بنوك تجارية،وقد قامت الباحثة بقياس الإفصاح عن مخاطر الائتمان من خلال المؤشرات الآتية: (نسبة القروض المتعثرة – نسبة مخصصات (اضمحلال) خسائر القروض – نسبة كفاية رأس المال –نسبة السيولة– الرافعة المالية– حجم الشركة)، وقد تم قياس المتغير التابع وهو جودة التقارير المالية من خلال المؤشرات الآتية: (معدل العائد على حقوق المساهمين : معدل العائد على الأصول. الاستحقاقات الاختيارية باستخدام نموذج Sloan – Industry &Dechow Model،وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية هو، وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على الأصول وبين كل من المؤشرات التالية (القروض المتعثرة – كفاية رأس المال – السيولة– مخصص خسائر القروض)، ووجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على الاصول وكل من حجم البنك ومؤشر الرافعة المالية، كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية وكل من المؤشرات (القروض المتعثرة – السيولة– مخصص خسائر القروض)، ووجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية وكل من المؤشرات (كفاية رأس المال– حجم البنك– الرافعة المالية)،وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور الرقابي للجان المراجعة في البنوك للحد من عمليات ممارستها لإدارة الأرباح وصولا إلى تحقيق أفضل درجات الجودة للمعلومات المحاسبية وتوفير خاصيتي الثقة والملائمة فيها ،وضرورة عمل اطار منهجى متكامل لقياس وافصاح وادارة مخاطر الائتمان ،وتوفير اطار متكامل للتعامل مع الديون المتعثرة ووضع قواعد لتصنيفها وتحديث بياتها وتكوين المخصصات اللازمة لها.

هدفت دراسة(Isanzu, 2017)، إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك الصينية.وتكونت عينة الدراسة من (٥) بنوك تجارية للفترة الواقعة ما بين (٢٠٠٨– ٢٠١٤)، واستخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات مثل القروض المتعثرة ، ونسبة كفاية رأس المال، واحتياطى انخفاض قيمة القروض، ورسوم انخفاض قيمة القروض لقياس المخاطر

الائتمانية، بينما تم قياس الأداء المالى من خلال معدل العائد على الأصول. وقد أظهرت النتائج بأن القروض المتعثرة وكفاية رأس المال لها تأثيرا كبيرا على الأداء المالي للبنوك التجارية الصينية، وقد أوصت الدراسة على تقديم المديرون المزيد من الاهتمام لتحسين كفاية رأس المال لأنه يعزز بشكل إيجابي الأداء المالي مع تقليل القروض غير العاملة عن طريق تطبيق استراتيجيات وتقنيات حديثة لإدارة مخاطر الائتمان.

وفى هذا السياق هدفت دراسة (نشوان، واخرون، ٢٠١٨) الى التعرف على أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثلة بنسبة (القروض المتعثرة، مخصصات خسائر القروض، كفاية رأس المال، السيولة، الرافعة المالية) على معدل العائد على الأصول وعلى معدل العائد على حقوق المساهمين وانعكاس ذلك الأثر على مدى تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين. وقدأظهرت النتائج: وجود أثر إيجابي ذات دلالة احصائية لكل من (نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة، ربحية البنك) على معدل العائد على الأصول، ووجود أثر عكسي بالنسبة للقروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول، وعدم وجود أثر لكل من نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك، وعمر البنك) على معدل العائد على الأصول. كما أوضحت الدراسة أيضا وجود أثر إيجابي ذو دلالة احصائية لربحية البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، ووجود أثرعكسي لعمر البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك) على معدل العائد على حقوق المساهمين.

بينما هدفت دراسة (Nyarko-Baas, 2018) إلى إثبات تأثير القروض المتعثرة على الربحية، وقد تكون مجتمع الدراسة من البنوك المدرجة في بورصة غانا، بينما تألفت عينة الدراسة من أربعة بنوك، تم استخدام تحليل الانحدار لتأسيس العلاقة بين مخاطر الإئتمان والربحية، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي للقروض المتعثرة على الربحية، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تكون البنوك حذرة بشأن السعر الذي تتوسع فيه لأن حجم البنك يمكن أن يؤثر بنفس القدر على ثروات البنوك.

ومن ناحية أخرى هدفت دراسة (Patwary & Tasneem, 2019)إلى معرفة تأثير نسبة القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال ونسبة صيانة المخصصات على العائد على الأصول (ROA) لجميع البنوك في بنجلاديش خلال الفترة من ١٩٩٧-٢٠١٧، وتوصلت

الدارسة إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك علاقة سببية اتجاهية مختلفة على المدى القصير بين المتغيرات وأن تحليل الانحدار يؤكد أن اثنين من المتغيرات المستقلة؛ نسبة القروض غير العاملة ونسبة صيانة المخصصات ذات دلالة إحصائية للمتغير التابع؛ العائد على الأصول (ROA).

بينما اهتمت دراسة (انس الشويطر،٢٠١٩) بالتعرف على أثر حجم القروض والودائع على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكاً للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٧)، وذلك من خلال استخدام مؤشرين للتعبير عن الأداء المالى هما العائد الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE). وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: ارتفاع في حجم القروض وحجم الودائع وانخفاض في العائد على الأصول (ROA) وفي العائد على حقوق المساهمين(ROE) خلال فترة الدراسة،، كما توصلت إلى وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لحجم القروض والودائع على الأداء المالي في البنوك التجارية.وعلى ضوء النتائج توصلت الدراسة الى توصيات أهمها: توجيه البنوك التجارية على ضرورة تبني استراتيجيات لجذب المزيد من الودائع ذات التكلفة المتدنية لتعزيز قدرتها على الأقراض وبالتالي تعظيم الربحية والأداء المالي للبنوك التجارية.

فى حين أن دراسة (على الزعبي،٢٠١٩) هدفت إلى التعرف على أثر مخاطر الائتمان في ربحية البنوك الإسلامية الأردنية ومقارنتها مع البنوك التجارية في الأردن لعدد بنكين إسلاميين وبنكين تجاريين عن للفترة (٢٠١٦-٢٠١٧)، وأظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات مخاطر الأئتمان (نسبة القروض غير العاملة "المتعثرة"، ونسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض "المتعثرة" إلى إجمالي القروض) مجتمعة على كل من العائد على الأصول والعائد علىحقوق الملكية في البنوك الإسلامية الأردنية. وأظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لذات المتغيرات مجتمعة على كل من العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية. وأوصت الدارسة بتخصيص الجهد الكافي والآلية المناسبة لمنح القروض لمختلف شرائح العملاء في البنوك بحيث يتم تقييم الضمانات بشكل يغطي أصل القروض في حال تعثر العميل وتوقفه عن السداد.

وفى هذا السياق هدفت دراسة (حسن خميس، ٢٠١٩) إلى فحص وتحليل مدى استخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الخاصة قبل وبعد تطبيق أسس

القياس والاعتراف المحاسبي الصادرة من البنك المركزي المصري ،وقد تكونت عينة الدراسة من ثلاث عشرة بنكا تجاريا مصريا خاصا خلال الفترة من ٢٠٠٢- ٢٠١٣،وأكدت نتائج التحليل الإحصائي أنه قبل وبعد تطبيق قواعد البنك المركزي ما زالت البنوك التجارية الخاصة تمارس سلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض حيث وجدت علاقة نسبة مخصصات القروض متناسبة تناسبا طرديا مع نسبة صافي الربح ومخصص القروض وبمستوى معنوية عالى، مما يؤكد على عدم قدرة أسس البنك المركزي على منع مديري البنوك التجارية الخاصة من ممارسة سلوك إدارة الأرباح،غير أن النتائج الأكثر أهمية في هذه الدراسة مفادها أن الأسس محل الدراسة ساعدت إلى حد ما على تخفيض قوة سلوك إدارة الأرباح بشكل ملحوظ وبمعدل لا يقل عن ١٥% عما كان عليه.

تناولت دراسة (Simamora and Oswari, 2019)فحص وتحليل أثر مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة الواقعة ما بين (٢٠٠٩-٢٠١٧). وقد تكونت عينة الدراسة من (٥) بنوك في اندونيسيا. وأظهرت النتائج بأنه لا يوجد أثر لمخاطر الائتمان على الأداء المالي، وكان للمخاطر التشغيلية تأثيرا سلبيا كبير على الأداء المالي، كما يوجد أثرا سلبيا لمخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية على الأداء المالي، وأوصت الدراسة على ضرورة زيادة توزيع الائتمان لكسب المزيد من الأرباح.

بينما هدفت دراسة (Shahid et. Al , 2019)، إلى معرفة العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك التجارية في باكستان على عينة شملت (٢٤) بنكا عامل في باكستان للفترة الواقعة ما بين (٢٠١٠-٢٠١٧).وقد تم استخدام قياس الأداء من خلال معدل العائد على الاصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، بينما مخاطر الائتمان تم قياسها من خلال الرافعة المالية، والقروض المتعثرة، ومخصص نسب التسهيلات ونسب كفاية رأس المال). وأظهرت النتائج بأن مخاطر الائتمان هي المعيار الرئيسي للتأكد من الأداء المالي للبنوك التجارية الباكستانية، وتساعد مخاطر الائتمان الإدارة في إيجاد حلول منتظمة للقطاع المالي يمكنها تعزيز أداء البنوك. وأوصت الدراسة على تركيز البنوك التجارية الباكستانية على إدارة مخاطرها فيما يتعلق بالإئتمان، والتي بدورها يمكنها تحسين أدائها.

ومن ناحية أخرى هدفت دراسة (قصى النهار، ٢٠١٩) إلى قياس أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الزمنية (٢٠١٠-٢٠١٨)، بينما عينة الدراسة فقد تكونت من (١٣) بنك ،وقد تم قياس المخاطر الائتمانية من خلال تناول مؤشرات مخاطر االسيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل، وتم قياس الأداء من خلال معدل العائد على الاصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم الواحد ،وقد. أظهرت النتائج بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، كما يوجد أثر لمخاطر رأس المال ومخاطر السيولة على الأداء المالي حسب معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما لا يوجد أثر لمخاطر رأس المال ومخاطر السيولة على الأداء المالي حسب ربحية السهم الواحد للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. كما اظهرت النتائج أنه لايوجد أثر للمخاطر التشغيلية على الأداء المالي حسب معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، ولكن تبين بأنه يوجد أثر للمخاطر التشغيلية على الأداء المالي تبعا لمقياس ربحية السهم الواحد..ولقد أوصت الدراسة ضرورة قيام البنوك التجارية بوضع آلية تحدد مستويات التسهيلات الائتمانية السنوية، وتركيز الجهات المختصة والبنك المركزي على آلية ومستوى تطبيق المخاطر الائتمانية في كافة البنوك.

طبقا لما انتهت إليه الدراسات السابقة يمكن للباحث الإشارة إلى بعض الدلالات وما تتميز به الدراسة الحالية بما يلي:

١- هناك العديد من الدراسات السابقة تناولت مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك التجارية بشرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره والتعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركز المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب، وكذلك تهدف إلى إبراز أهمية متابعة الائتمان للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة، وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق البنك من الضياع.

٢- تناولت بعض الدراسات السابقة قضية القياس والإفصاح عن المخاطر البنكية عموما في البنوك وفقا للمتطلبات الرقابية فى المعاييرالمحاسبية المصرية الدولية ومتطلبات الجنة

بازل ومتطلبات البنك المركزي، دون التركيز بشكل كاف على المخاطر الإئتمانية. ومعظم الدراسات كانت دراسات ميدانية.

٣- فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر الإئتمانية، يتفق الباحث تماما مع العديد من الدراسات مثل (Selvaraj&Gizaw, Kebede, 2015) (قاسم، ٢٠١٧) Moumen, Ben, (Hussainey &Othman, 2015) التى أوضحت أن الإدارات المصرفية التي تهتم ببناء بتحسين الصورة الذهنية الإيجابية عن البنك وتسعى لتعظيم الأرباح والحوافز، تميل بشكل أكبر للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر الإئتمانية بالشكل الأفضل، حيث أثر الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية لها تأثيرفعال على ربحية البنوك التجارية، ولهذا فإن تحقيق الشفافية في الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية يساهم في تقديم صورة واضحة وحقيقية عن الموقف المالي للبنك للمستثمرين، مما ينعكس على قراراتهم الاستثمارية في البنك. من خلال التقليل من عدم التأكد من التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، كما يظهر تأثيره الإيجابي على أسهم البنوك، ويقدم للمستثمرين ضمانات على قدرة البنوك على تحقيق أهدافها المالية والحد من الانعكاسات السلبية الناتجة عن المخاطر الإئتمانية مستقبلا.

٤- من الدراسات السابقة هناك دراسة مصرية وحيدة (زينب قاسم، ٢٠١٧) –على حد علم الباحث–حاولت تقديم اطارا مقترحا للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وأثره على جودة التقارير المالية، والتعرف على العوامل التي تؤدي إلى انخفاض المخاطر الائتمانية، ومعرفة مدى تأثير زيادة وجودة الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير،غير أنها لم تربط بشكل مباشر بين الإفصاح عن مخاطر الإئتمان المصرفى وتحسين الأداء المالى للبنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية، بما يعكس ندرة الدراسات السابقة التى اجريت على البنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية.

٥- وجود تباين في نتائج الدراسات السابقة حول تأثير الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية على تحسين الأداء المالى للبنوك التجارية وهذا ما دعا الباحث لدراسة تلك العلاقة لتقديم دليلا عمليا من البيئة المصرية بما يساهم فى تقليل الجدل الأكاديمى المثار حول طبيعة هذه العلاقة، خاصة وأن معظم الدراسات أجريت على فى بيئات أجنبية تختلف خصائصها

تماما عن البيئة المصرية مثل الأردن والسودان ونيجيريا واثيوبيا وفلسطين وغانا وبنجلاديش، واليونان وألبانيا واندونسيا والصين وباكستان وفلسطين والمملكة المتحدة،.

وبناء على ما سبق وفى ضوء أهداف البحث تم صياغة الفرض الرئيسى التالى: "يوجد أثر معنوى ذو دلالة احصائية بين الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية المصرفية وتحسين الأداء المالى للبنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية "، ويتفرع من الفرض الرئيسى عدة فروض فرعية تتمثل فما يلى:

- الفرض الفرعى الأول : يوجد أثر معنوى ذو دلالة احصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية المصرفية ومعدل العائد على الاصولROA كمؤشر للأداء المالي..
- الفرض الفرعى الثانى : يوجد أثر معنوى ذو دلالة احصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE كمؤشر للأداء المالي.
- الفرض الفرعى الثالث :يوجد أثر معنوى ذو دلالة احصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية المصرفية ومعدل العائد على السهمEPS كمؤشر للأداء المالي.

٦- الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث:

يتناول الباحث فى هذا الجزء استخدام بيانات القوائم المالية المنشورة للبنوك التجارية عينة البحث فى بيئة الأعمال المصرية، وذلك لتحديد اثر الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية المصرفية على تحسين الاداء المالى، وذلك فى ضوء ماتم التوصل اليه من الإطار النظرى للبحث.

١/٦ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك (بنوك قطاع عام وبنوك تجارية مشتركة وخاصة) والمقيدة لدي البنك المركزي، والتي أعلنت عن مراكزها المالية وحساباتها الختامية للفترة من (٢٠١٥- ٢٠١٨) وعددها ٣٧ بنك. (اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٥) ،أما عينة البحث فقد تم اختيار عينة طبقية تتكون من (٨) بنوك تمثل ٢٢% من إجمالي مجتمع البحث، حيث تعد تلك البنوك من أكبر البنوك من حيث حجم الأصول المملوكة، ورأس المال المصدر والمدفوع، كذلك مقدار صافي القروض الممنوحة للعملاء ، كما أنها الأوسع انتشارا، وتعد من أكبر البنوك في السوق المصرفي المصري علي المستوي العربي، كما أن البنوك المختارة ضمن العينة استحوذت على مراكز متقدمة في التقرير السنوي الذي تقوم بإعداده مجلة THE BANKER

الصادر في ١٠ ديسمبر ٢٠١٦، وبناء عليه فإن العينة يمكن الاعتماد عليها إلى في تمثيل المجتمع.

٢/٦ متغيرات الدراسة وطرق قياسها

يوضح الجدول رقم (٢) مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية وطريقة قياسها وذلك للمتغير المستقل "الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية المصرفية"

م	المؤشرات	طريقة القياس	الرمز
١	نسبة القروض المتعثرة.	اجمالى القروض المتعثرة / اجمالى القروض والتسهيلات	X1
٢	نسبة مخصصات خسائر القروض.	مخصصات خسائر القروض/ اجمالى القروض والتسهيلات	X2
٣	نسبة القروض والسلفيات للموارد الخارجية والذاتية.	اجمالى القروض والتسهيلات / (اجمالى الودائع+حقوق المساهمين)	X3
٤	نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض	نسبة حقوق المساهمين / إجمالي القروض	X4
٥	نسبة السيولة.	اجمالى القروض / اجمالى الودائع	X5
٦	نسبة الرافعة المالية.	اجمالى الخصوم قصيرة وطويلة الأجل / حقوق الملكية	X6
٧	نسبة الكفاءة المالية.	صافى الربح بعد الضرائب / اجمالى الإيرادات	X7
٨	نسبة كفاية رأس المال.	اجمالى حقوق الملكية/ اجمالى الاصول	X8
٩	حجم البنك.	اللوغاريم الطبيعى من إجمالي أصول البنوك فى نهاية كل سنة مالية.	X9

كما يوضح الجدول مؤشرات وطريقة قياس المتغير التابع "الأداء المالى "

م	المؤشرات	طريقة القياس	الرمز
١	معدل العائد على الأصولROA	صافى الربح بعد الضرائب / اجمالى الأصول	Y1
٢	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	صافى الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية	Y2
٣	معدل العائد على السهم EPS	صافى الربح / المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية	Y3

٣/٦ تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض :

تتمثل خطوات تحليل نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلى:

أولا : الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

تم الحصول على الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (الوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، والخطأ المعياري، وفترة الثقة ٩٥% واقل قيمة وأكبر قيمة) كمايلي:

جدول (٣) الاحصاءات الوصفية لنسبة القروض المتعثرة لكل بنك

البنك	المتوسط	الإنحراف المعياري	الخطأ المعياري	الحد الادنى لفترة الثقة	الحد الاقصى لفترة الثقة	أقل قيمة	أكبر قيمة
البنك الأهلي المصري	1349.5	888.1	444.0	-63.7	2762.7	356.0	2271.0
بنك الأسكندرية	1541.0	647.3	323.6	511.1	2570.9	600.0	2024.0
بنك مصر	335.0	53.8	26.9	249.3	420.7	285.0	391.0
بنك CIB	926.8	228.1	114.0	563.8	1289.7	658.0	1156.0
البنك العربي الإفريقي	1099.5	149.2	74.6	862.2	1336.8	895.0	1244.0
بنك تنمية الصادرات	868.5	163.2	81.6	608.8	1128.2	624.0	957.0
بنك الإمارات الوطني	1587.5	815.8	407.9	289.4	2885.6	459.0	2402.0
بنك البركة مصر	741.8	122.3	61.1	547.2	936.3	601.0	894.0
Total	1056.2	597.9	105.7	840.6	1271.7	285.0	2402.0

يعبر الوسط الحسابى عن الأهمية النسبية لمتغير نسبة القروض المتعثرة لكل بنك، وكان المتوسط يتراوح بين 335.0 و1587.5 وكان أعلى متوسط كان لبنك الإمارات دبي الوطني و أقل متوسط كان لبنك مصر، كما أن الإنحراف المعياري يتراوح بين 53.8 و888.1 وكان أعلى قيمة للبنك الأهلي المصري وأقل قيمة كان لبنك مصر.

جدول رقم (٤) الاحصاءات الوصفية لنسبة مخصصات خسائر القروض لكل بنك

البنك	المتوسط	الإنحراف المعياري	الخطأ المعياري	الحد الأدنى لفترة الثقة	الحد الأعلى لفترة الثقة	أقل قيمة	أكبر قيمة
البنك الأهلى المصري	485.5	49.8	24.9	406.2	564.8	427.0	534.0
بنك الأسكندرية	1106.5	526.0	263.0	269.5	1943.5	780.0	1890.0
بنك مصر	462.5	178.7	89.3	178.1	746.9	350.0	726.0
بنك CIB	979.0	158.3	79.2	727.1	1230.9	749.0	1092.0
البنك العربي الإفريقي الدولي	569.0	100.8	50.4	408.8	729.7	433.0	667.0
بنك تنمية الصادرات	758.8	115.8	57.9	574.5	943.0	593.0	856.0
بنك الإمارات الوطني	271.3	41.3	20.7	205.5	337.0	231.0	319.0
بنك البركة مصر	671.3	75.4	37.7	551.2	791.3	559.0	719.0
Total	663.0	324.3	57.3	546.1	779.9	231.0	1890.0

يعبر الوسط الحسابى عن الأهمية النسبية للمتغير نسبة مخصصات خسائر القروض لكل بنك، كما أن المتوسط يتراوح بين 271.3 و1106.5 وكان أعلى قيمة لبنك الاسكندرية وأقل قيمة لبنك الإمارات الوطني. والإنحراف المعياري يتراوح بين 41.3 و526.0 وكان أعلى قيمة لبنك الاسكندرية وأقل قيمة لبنك الإمارات الوطني.

جدول (٥) الاحصاءات الوصفية لنسبة القروض والسلفيات للموارد الذاتية والخارجية لكل بنك

البنك	المتوسط	الإنحراف المعياري	الخطأ المعياري	الحد الأدنى لفترة الثقة	الحد الأعلى لفترة الثقة	أقل قيمة	أكبر قيمة
البنك الأهلى المصري	3610.5	461.6	230.8	2875.9	4345.0	3348.0	4301.0
بنك الأسكندرية	5515.0	623.9	311.9	4522.2	6507.8	4809.0	6279.0
بنك مصر	3016.5	588.8	249.4	2079.6	3953.4	2201.0	3608.0
بنكCIB	3734.5	98.9	49.4	3577.2	3891.8	3659.0	3873.0
البنك العربي الإفريقي الدولي	4576.8	124.3	62.1	4179.2	4574.5	4211.0	4499.0
بنك تنمية الصادرات	4980.3	434.1	217.0	4289.6	5670.9	4382.0	5421.0
بنك الإمارات الوطني	5133.0	1030.9	515.5	3492.5	6773.5	3839.0	6346.0
بنك البركة مصر	3605.0	412.1	206.1	2949.2	4260.8	3135.0	3990.0
Total	4246.4	973.1	172.0	3895.6	4597.3	2201.0	6346.0

يتضح من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابى يعبر عن الأهمية النسبية للمتغير نسبة القروض والسلفيات للموارد الذاتية والخارجية، كما أن المتوسط يتراوح بين 3016.5 و5515.0 وكان أعلى قيمة لبنك الاسكندرية وأقل قيمة لبنك مصر. الإنحراف المعياري يتراوح بين 98.9 و1030.9 وكان أعلى قيمة لبنك الإمارات الوطني وأقل قيمة لبنكCIB.

جدول (٦) الاحصاءات الوصفية لنسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض لكل بنك

البنك	المتوسط	الإنحراف المعياري	الخطأ المعياري	الحد الأدنى لفترة الثقة	الحد الأعلى لفترة الثقة	أقل قيمة	أكبر قيمة
البنك الأهلى المصري	2006.3	192.5	96.3	1699.9	2312.5	1875.0	2290.0
بنك الأسكندرية	2198.3	274.8	137.4	1760.9	2635.5	1962.0	2574.0
بنك مصر	2920.3	672.5	336.3	1850.1	3990.4	2003.0	3470.0
بنكCIB	2613.0	294.3	147.1	2144.7	3081.3	2196.0	2859.0
البنك العربي الإفريقي الدولي	3593.5	661.4	330.7	2541.0	4645.9	2618.0	4033.0
بنك تنمية الصادرات	2251.5	258.5	129.3	1840.1	2662.9	1923.0	2467.0
بنك الإمارات الوطني	1956.8	389.5	194.8	1336.9	2576.6	1610.0	2515.0
بنك البركة مصر	1552.8	276.5	138.3	1112.7	1992.8	1272.0	1888.0
Total	2386.5	710.2	125.5	2130.5	2642.6	1272.0	4033.0

يعبر الوسط الحسابى عن الأهمية النسبية للمتغيرنسبة حقوق المساهمين الى إجمالى

القروض لكل بنك، كما أن المتوسط يتراوح بين 1552.8 و3593.5 وكان أعلى قيمة للبنك العربي الافريقي الدولي و أقل قيمة لبنك البركة مصر. والإنحراف المعياري يتراوح بين 192.5 و 672.5 وكان أعلى قيمة لبنك مصر وأقل قيمة للبنك الاهلي المصري.

جدول (٧) الاحصاءات الوصفية لنسبة السيولة لكل بنك

البنك	المتوسط	الإنحراف المعياري	الخطأ المعياري	الحد الأدنى لفترة الثقة	الحد الأعلى لفترة الثقة	أقل قيمة	أكبر قيمة
البنك الأهلى المصري	4367.0	596.1	298.0	3418.5	5315.5	3575.0	4932.0
بنك الأسكندرية	5580.0	795.1	397.6	4314.8	6845.2	4850.0	6600.0
بنك مصر	3302.0	648.4	324.2	2270.3	4333.7	2377.0	3889.0
بنك CIB	4136.3	84.7	42.3	4001.5	4271.0	4048.0	4228.0
البنك العربي الإفريقي الدولي	5206.0	325.7	162.8	4687.8	5624.1	4733.0	5477.0
بنك تنمية الصادرات	5608.0	512.8	256.4	4791.9	6424.0	4913.0	6142.0
بنك الإمارات الوطني	5476.5	1242.5	621.2	3499.4	7453.6	4249.0	7179.0
بنك البركة مصر	3814.3	424.4	212.2	3138.9	4489.6	3333.0	4224.0
Total	4686.3	1032.1	182.4	4314.1	5058.4	2377.0	7179.0

يعبر الوسط الحسابى عن الأهمية النسبية للمتغير نسبة السيولة لكل بنك، كما أن المتوسط يتراوح بين 3302.0 و5580.0 وكان أعلى قيمة لبنك الاسكندرية و أقل قيمة لبنك مصر. والإنحراف المعياري يتراوح بين 84.7 و1242.5 وكان أعلى قيمة لبنك الإمارات الوطني وأقل قيمة لبنكCIB.

جدول (٨) الاحصاءات الوصفية لنسبة الرافعة المالية لكل بنك

البنك	المتوسط	الإنحراف المعياري	الخطأ المعياري	الحد الأدنى لفترة الثقة	الحد الأعلى لفترة الثقة	أقل قيمة	أكبر قيمة
البنك الأهلى المصري	429.3	49.3	24.6	350.8	507.7	372.0	490.0
بنك الأسكندرية	788.0	136.6	68.3	570.6	1005.4	626.0	909.0
بنك مصر	815.3	145.6	72.8	583.5	1047.0	597.0	896.0
بنك CIB	641.8	162.6	81.3	382.9	900.6	464.0	791.0
البنك العربي الإفريقي الدولي	1090.0	60.9	30.5	993.1	1186.9	1032.0	1175.0
بنك تنمية الصادرات	1003.0	257.7	128.9	592.9	1413.1	716.0	1272.0
بنك الإمارات الوطني	653.5	85.2	42.5	517.9	789.0	554.0	738.0
بنك البركة مصر	405.5	28.9	14.5	359.4	451.6	382.0	447.0
Total	728.3	262.6	46.4	633.6	822.9	372.0	1272.0

يعبر الوسط الحسابى عن الأهمية النسبية للمتغير نسبة الرافعة المالية لكل بنك، كما أن المتوسط يتراوح بين 405.5 و1090.0 وكان أعلى قيمة للبنك العربي الافريقي الدولي وأقل قيمة لبنك البركة مصر. والإنحراف المعياري يتراوح بين 28.9 و 257.7وكان أعلى قيمة لبنك تنمية الصادرات وأقل قيمة لبنك البركة مصر.

جدول (٩) الاحصاءات الوصفية لنسبة الكفاءة المالية لكل بنك

البنك	المتوسط	الإنحراف المعياري	الخطأ المعياري	الحد الأدنى لفترة الثقة	الحد الأعلى لفترة الثقة	أقل قيمة	أكبر قيمة
البنك الأهلى المصري	1381.8	494.6	247.3	594.7	2168.8	1008.0	2070.0
بنك الأسكندرية	2555.5	169.0	84.5	2286.5	2824.5	2350.0	2697.0
بنك مصر	866.0	764.8	382.4	350.9	2083.0	13.1	1520.0
بنك CIB	2516.5	294.2	147.1	2048.4	2984.6	2251.0	2810.0
البنك العربي الإفريقي الدولي	2169.8	169.8	84.9	1899.6	2439.9	2027.0	2394.0
بنك تنمية الصادرات	1599.8	217.0	108.5	1254.4	1945.1	1399.0	1903.0
بنك الإمارات الوطني	2153.8	379.6	189.8	1549.8	2757.7	1858.0	2657.0
بنك البركة مصر	1306.3	168.0	84.0	1038.8	1573.7	1066.0	1456.0
Total	1818.7	678.6	119.9	1573.9	2063.3	13.1	2810.0

يعبر الوسط الحسابى عن الأهمية النسبية للمتغير نسبة الكفاءة المالية لكل بنك، كما أن المتوسط يتراوح بين 866.0 و 2555.5 وكان أعلى قيمة لبنك الاسكندرية و أقل قيمة لبنك مصر. والإنحراف المعياري يتراوح بين 168.0 و764.8وكان أعلى قيمة لبنك مصر وأقل قيمة لبنك البركة مصر.

جدول (١٠) الاحصاءات الوصفية لنسبة كفاية رأس المال لكل بنك

البنك	المتوسط	الإنحراف المعياري	الخطأ المعياري	الحد الأدنى لفترة الثقة	الحد الأعلى لفترة الثقة	أقل قيمة	أكبر قيمة
البنك الأهلى المصري	1236.0	219.8	109.9	886.3	1585.7	1060.0	1547.0
بنك الأسكندرية	1656.5	417.4	208.7	992.3	2320.7	1245.0	2123.0
بنك مصر	1353.0	197.0	98.5	1039.4	1666.6	1158.0	1534.0
بنك CIB	1546.3	438.6	219.3	848.4	2244.1	1074.0	1930.0
البنك العربي الإفريقي الدولي	1845.0	250.7	125.3	1446.1	2243.9	1719.0	2221.0
بنك تنمية الصادرات	1443.3	132.2	66.1	1232.9	1653.6	1271.0	1549.0

البنك	المتوسط	الإنحراف المعياري	الخطأ المعياري	الحد الأدنى لفترة الثقة	الحد الأعلى لفترة الثقة	أقل قيمة	أكبر قيمة
بنك الإمارات الوطني	1429.8	184.2	92.1	1136.6	1722.9	1243.0	1634.0
بنك البركة مصر	1363.0	210.7	105.4	1027.7	1698.3	1180.0	1592.0
Total	1484.1	305.0	53.9	1374.1	1594.1	1060	2221.0

يعبر الوسط الحسابى عن الأهمية النسبية للمتغير نسبة كفاية رأس المال لكل بنك، كما أن المتوسط يتراوح بين 1236.0 و1845.0 وكان أعلى قيمة للبنك العربي الافريقي الدولي وأقل قيمة للبنك الاهلي المصري. والإنحراف المعياري يتراوح بين 132.2و 438.6 وكان أعلى قيمة لبنك CIB وأقل قيمة لبنك تنمية الصادرات.

جدول (١١) الاحصاءات الوصفية لحجم البنوك

البنك	المتوسط	الإنحراف المعياري	الخطأ المعياري	الحد الأدنى لفترة الثقة	الحد الأعلى لفترة الثقة	أقل قيمة	أكبر قيمة
البنك الأهلى المصري	1194572832250.0	446943228742.6	223471614371.3	483386418758.3	1905759245741.7	599410735000.0	1601613745000.0
بنك الأسكندرية	70790224500.0	20375683234.2	10187841617.1	38367965586.9	103212483413.1	47518000000.0	95133000000.0
بنك مصر	608096457000.0	268625757929.6	134312878964.8	180652931586.5	1035539982413.5	331171551000.0	884067113000.0
بنكCIB	225059988500.0	140767238104.2	70383619052.1	1067900095.2	449052076904.8	17193091000.0	324423485000.0
البنك العربي الإفريقي الدولي	11723751250.0	1431953514.6	715976757.3	9445193664.1	14002308835.9	9986949000.0	13468258000.0
بنك تنمية الصادرات	31645031913.8	9659193770.7	4829596885.4	16275099149.9	47014964677.6	22579096815.0	44627115496.0
بنك الإمارات الوطني	46574353000.0	11126124974.6	5563062487.3	28870205341.2	64278500658.8	32156881000.0	57233807000.0
بنك البركة مصر	46057461303.3	14091378015.7	7045689007.8	23634934352.1	68479988254.4	28900029588.0	62521248809.0
Total	279315012464.6	433019088670.5	76547683495.5	123194982685.0	435435042244.2	9986949000.0	1601613745000.0

يعبر الوسط الحسابى عن الأهمية النسبية للمتغير حجم البنك، كما أن المتوسط يتراوح بين 11723751250.0 و1194572832250.0 وكان أعلى قيمة للبنك الاهلي المصري و أقل قيمة للبنك العربي الافريقي الدولي، والإنحراف المعياري يتراوح بين 1431953514.6 446943228742.6 وكان أعلى قيمة للبنك الاهلي المصري وأقل قيمة للبنك العربي الافريقي الدولي.

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعى Normal Distribution Test : قام الباحث بعمل جودة توفيق للبيانات للمتغيرات التابعة واتضح انها لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث ان قيمة المعنوية لاختبار كا

تربيع واختبار كولوموجروف سمرنوف واختبار اندرسون دارلنج جميعها اقل من ٥% ولكن وجد ان البيانات تتبع توزيع لوغاريتم جاما Log gammaوتوزيع اللوغاريتم الطبيعي Log Normal والتوزيع الطبيعي المعكوس لجوسن Inverse Gaussian مما دفع الباحث لاستخدام تحليل الانحدار المعمم للتوزيعات الثلاثة والمقارنة بينهما واختيار الافضل.

جدول(١٢) اختبارات جودة التوفيق للبيانات باستخدام اختبار كولوموجروف SmirnovKolmogorov-

المتغير	الاختبار	قيمة الاختبار	المعنوية
معدل العائد على الاصولROA	التوزيع الطبيعي Normal	0.24204	0.03904
	معكوس جاوسInverse Gaussian	0.11977	0.70378
	اللوغاريتم الطبيعي Log Normal	0.11653	0.73432
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	التوزيع الطبيعي Normal	0.20340	0.02101
	معكوس جاوسInverse Gaussian	0.19679	0.14628
	اللوغاريتم الطبيعي Log Normal	0.16842	0.29033
ربحية العائد على السهم EPS	التوزيع الطبيعي Normal	0.42303	0.0001
	معكوس جاوسInverse Gaussian	0.1785	0.23056
	اللوغاريتم الطبيعي Log Normal	0.15407	0.39308

يتضح من الجدول السابق ان البيانات ليس لها توزيع طبيعي حيث ان قيمة المعنوية اقل من ٥%، لذلك تم الاعتماد على معكوس جاوس Inverse Gaussian واللوغاريتم الطبيعيLog Normal حيث ان قيمة المعنوية اكبر من ٥%. ولايجب الاعتماد على مصفوفة الإرتباط الخطى لايجاد العلاقة بين المتغيرات لان الإرتباط الخطى يشترط ان تكون البيانات لها توزيع طبيعى.

ثالثا : تحليل نتائج اختبار الفروض:

استخدم الباحث النماذج الخطية المعممة[١] Generalized Linear Models حيث تم تقديم هذه النماذج بواسطة Nelder and Wedderburn عام ١٩٧٢، وذلك في محاولة لجعل فروض نماذج الانحدار التقليدية أكثر واقعية لكي تتلائم مع الواقع العملي. والنموذج الخطي المعمم هو نموذج انحدار، والمتغير التابع فيه يتبع أحد التوزيعات الاحتمالية التي تنتمي للعائلة

(١) A. J. Dobson and A. G. Barnett, "An Introduction to Generalized Linear Models". 3rd

الأسية، وتعتبر هذه النماذج أقل قيودا من نماذج الانحدار التقليدية.

وتقوم النماذج الخطية المعممة على مجموعة من الافتراضات، وهي كما يلي:

١- لا يشترط أن تتبع المتغيرات التابعة التوزيع الطبيعي، ولكن يفترض أن تتبع أحد التوزيعات الأسية.

٢- في النماذج المعممة لا يشترط أن يكون التباين ثابت، أي من الممكن أن يوجد اختلاف في التباين.

٣- في النماذج المعممة لا يشترط أن تكون العلاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ولكنها تفترض وجود علاقة خطية بين دالة الربط Link Function والمتغيرات المستقلة، ومن ثم يمكن توفيق بعض النماذج غير الخطية باستخدام النماذج الخطية المعممة.

٤- الأخطاء العشوائية مستقلة، ولا يشترط أن تتبع التوزيع المعتدل.

٥- يتم تقدير المعلمات باستخدام طريقة الإمكان الأكبر Maximum Likelihood Estimation فضلا عن طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS).

وتعد النماذج المعممة من الأساليب الإحصائية الهامة المستخدمة في تحليل وبناء النماذج، وتم استخدامها في العديد من التطبيقات. ويختلف النموذج الخطي المعمم عن نموذج الانحدار الخطي في أن القيمة المتوقعة لمتغير الاستجابة يتم استبدالها بدالة الربط Link Function($g(\mu)=\eta$)، حيث أن η هي تركيبية خطية من المتغيرات التفسيرية، ويتمثل الهدف الرئيسي من استخدام دالة الربط في جعل تباين الخطأ أكثر استقرارا.

وتتمثل الصورة العامة للنماذج الخطية المعممة في الصورة التالية:

$$Yi = g(Xi\ \beta i\ )+\varepsilon i$$

حيث أن :

X : تمثل مجموعة المتغيرات المستقلة التي تؤثر في قيمة المتغير التابع Y.

g:هي دالة الربط، وهي دالة تستخدم لتوضيح العلاقة بين القيمة المتوقعة لمتغير الاستجابة والمتغيرات التفسيرية.

ε: وهو الخطأ العشوائي ويمثل المتغيرات غير المتوقعة.

Y : هو المتغير التابع، وهو متغير عشوائي يتبع أحد التوزيعات الأسية Exponential Family وهي:

- التوزيع الطبيعي Normal Distribution
- توزيع جاما Gamma Distribution
- توزيع معكوس جاوس Inverse Gaussian Distribution

مكونات النموذج الخطي المعمم:

يتكون النموذج الخطي المعمم من ثلاثة مركبات، وهي:

١. المكون العشوائي Random Component:

ويقصد به التوزيع الذي يتبعه المتغير التابع Y حيث يفترض في النماذج المعممة أن المتغير التابع يتبع أحد التوزيعات الأسية.

٢. المكون المنتظم Systematic Component:

أي المتنبئ الخطي Linear Predictor(η) ويقصد به مجموعة المعالم (β) ومجموعة المتغيرات المفسرة ($x_1, x_2, \ldots, x_p$)، ومن ثم $\eta = X_i^T \beta$ ويمثل هذا المكون العنصر المنتظم.

٣. دالة الربط Link Function:

وهي دالة تستخدم لربط المركب العشوائي بالمركب المنتظم، وتستخدم لتوضيح العلاقة بين القيمة المتوقعة للمتغير التابع والمتنبئ الخطي، ويرمز لدالة الربط بالرمز g(.).

ولاختبار فروض الدراسة استخدم الباحث النماذج الثلاثة التالية من نماذج الانحدار الخطي المعمم بالترتيب لإختبار فروض الدراسة الفرعية الثلاثة وهي :

- انحدار الخطي Normal بدالة الربط Log
- انحدار جاما Gamma Regression بدالة الربط Log
- انحدار معكوس جاوس Inverse Gaussian بدالة الربطLog

الفرض الفرعي الأول:

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية المصرفية (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة القروض لسلفيات الموارد، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة

الكفاءة المالية، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) ومعدل العائد على الاصولROA كمؤشر للأداء المالي كمتغير تابع".

تمكن الباحث من تحليل نموذج الانحدار الخطي والذي يعتمد على التوزيع الطبيعي Normal عن طريق ربط المتغيرات المستقلة بالقيمة المتوقعة للمتغير التابع من خلال دالة الربط log. وقد حصل الباحث على النتائج التالية من برنامج SPSS، وقد تم الحصول على تقديرات معالم النموذج الأول والأخطاء المعيارية لكل تقدير مع قيمة إحصاء وولد كا تربيع والمعنوية لها كما في الجدول التالي:

جدول (١٣) تقدير معالم النموذج الاول

المتغيرات المستقلة	تقدير المعالم	الخطأ المعياري Standard Error	قيمة وولد كا تربيع Wald Chi-Square	المعنوية	اختبار اومنيبس Omnibus Test	معامل التحديد R-Square
الثابت	2.199	0.2293	96.407			
نسبة القروض المتعثرة	-5.233E-6	5.4054E-5	.009	.923		
نسبة مخصصات خسائر القروض	-6.254E-6	8.3097E-5	.006	.940		
نسبة القروض والسلفيات للموارد	.000	.0001	6.414	0.011		
نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض	1.514E-5	7.1650E-5	.045	.833	172.159 (0.000)	0.994
نسبة السيولة	.000	8.6975E-5	4.236	0.040		
نسبة الرافعة المالية	.000	.0002	1.543	0.214		
نسبة الكفاءة المالية	.000	7.6631E-5	9.805	.002		
نسبة كفاية راس المال	.000	7.6681E-5	19.657	.000		
حجم البنك	-7.499E-13	2.1106E-13	12.624	.000		

<u>يتضح من الجدول السابق :</u>

– ان المتغيرات المستقلة (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض،ونسبة الرافعة المالية) غير معنوية أي أنها ليست لها تأثير وليست ذات أهمية على مؤشرالمتغير التابع "معدل العائد على الاصول" حيث أن مستوي المعنوية أكبر من 0.05.

– ولكن المتغيرات المستقلة (نسبة القروض والسلفيات للموارد،ونسبة السيولة،ونسبة الكفاءة المالية، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) معنوية أي أنها لها تأثير وعلاقة ذات أهمية على

مؤشر المتغير التابع " معدل العائد على الاصول" حيث أن مستوي المعنوية أقل من 0.05.

– ولقد قام الباحث بعمل اختبار Omnibus Testلمعرفة هل النموذج معنوي أم لا حيث نلاحظ من الجدول السابق أن النموذج معنوي حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠١.

– اخيرا نجد أن قيمة معامل التحديد R-square تساوي 0.994 وهي نسبة تأثيرعالية اي أن نسبة التغيرات للمتغير التابع (معدل العائد على الاصولROA) والتي تسببها المتغيرات المستقلة بلغت 99.4%، وهو مايثبت صحة الفرض الفرعى الأول.

ويمكن صياغة نموذج الإنحدار المقدر للعلاقة بين مخاطر الإئتمان المصرفى ومعدل العائد على الأصول على النحو التالى :

$$Log(\mu) = 2.199 - 0.000005233X_1 - 0.00000625X_2 + 0.0001 X_3 - 0.0000151X_4 + 0.0002X_5 - 0.0001 X_6 + 0.0003X_7 + 0.0002X_8 + 0.000074X_9$$

الفرض الفرعى الثاني:

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المصرفية (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة القروض لسلفيات الموارد، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة الكفاءة المالية، ونسبة كفاية راس المال، وحجم البنك) كمتغيرات مستقلة ومعدل العائد على حقوق الملكيةROE، كمؤشر للأداء المالي كمتغير تابع".

تمكن الباحث من تحليل نموذج الانحدار الخطي والذي يعتمد على توزيع انحدار جاما Gamma Regression عن طريق ربط المتغيرات المستقلة بالقيمة المتوقعة للمتغير التابع من خلال دالة الربط Log. وقد حصل الباحث على النتائج التالية من برنامج SPSS.

تم الحصول على تقديرات معالم النموذج الثانى والأخطاء المعيارية لكل تقدير مع قيمة إحصاء وولد كا تربيع والمعنوية لها كما في الجدول التالي:

جدول(١٤) تقدير معالم النموذج الثانى

المتغيرات المستقلة	تقدير المعالم	الخطأ المعياري Standard Error	قيمة وولد كا تربيع Wald Chi-Square	المعنوية	اختبار اومنيبص Omnibus Test	معامل التحديد R-Square
الثابت	5.172	.4988	107.498			
نسبة القروض المتعثرة	.072	.0199	13.088	.000		
نسبة مخصصات خسائر القروض	.151	.0409	13.547	.000		
نسبة القروض والسلفيات للموارد	-.157-	.0380	17.111	.000		
نسبة حقوقالمساهمين إلى إجمالي القروض	-.052-	.0369	1.994	.158		
نسبة السيولة	.158	.0361	19.220	.000		
نسبة الرافعة المالية	-.121-	.1059	1.302	.254		
نسبة الكفاءة المالية	-.014-	.0264	.270	.603		
نسبة كفاية راس المال	.186	.0741	6.290	.012	102.229 .000	.900
حجم البنك	-2.422E-10	1.0190E-10	5.650	.017		

يتضح من الجدول السابق :

- أن المتغيرات المستقلة (ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة الكفاءة المالية) غير معنوية أي أنها ليس لها تأثيرأو علاقة وليست ذات أهمية على مؤشر المتغير التابع "معدل العائد على حقوق الملكية " حيث أن مستوي المعنوية أكبر من 0.05.
- ولكن المتغيرات المستقلة (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، نسبة القروض والسلفيات للموارد، ونسبة السيولة، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) معنوية أي أنها لها تأثير وعلاقة ذات أهمية على مؤشر المتغير التابع " معدل العائد على حقوق الملكية " حيث أن مستوي المعنوية أقل من 0.05.
- قام الباحث بعمل اختبار Omnibus Testلمعرفة هل النموذج معنوي أم لا حيث نلاحظ من الجدول السابق أن النموذج معنوي حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠١.
- أخيرًا نجد أن قيمة معامل التحديد R-square تساوي.900 وهي نسبة تأثير عالية أي أن نسبة التغيرات للمتغير التابع ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE كمؤشر

للأداء المالي والتي تسببها المتغيرات المستقلة بلغت 90.0%. وهو مايثبت صحة الفرض الفرعى الثانى.

ويمكن صياغة نموذج الإنحدار المقدر للعلاقة بين مخاطر الإئتمان المصرفى ومعدل العائد على حقوق الملكية على النحو التالى :

$$1/(\mu)=5.172 + 0.072X1 +0.151X2 +0.157X3 - 0.052X4 + 0.158X5- 0.121X6- 0.14 X7 +0.186X8 +2.422X9$$

الفرض الفرعى الثالث

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المصرفية (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، نسبة القروض لسلفيات الموارد، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة الكفاءة المالية، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) كمتغيرات مستقلة وربحية العائد على السهم EPS كمؤشر للأداء المالي كمتغير تابع".

تمكن الباحث من تحليل نموذج الانحدار الخطي والذي يعتمد على توزيع Inverse Gaussianعن طريق ربط المتغيرات المستقلة بالقيمة المتوقعة للمتغير التابع من خلال دالة الربط Identity. وقد حصل الباحث على النتائج التالية من برنامج SPSS ، وقد تم الحصول على تقديرات معالم النموذج الثالث والأخطاء المعيارية لكل تقدير مع قيمة إحصاء وولد كا تربيع والمعنوية لها كما في الجدول التالي:

جدول (١٥) تقدير معالم النموذج الثالث

المتغيرات المستقلة	تقدير المعالم	الخطأ المعياري Standard Error	قيمة وولد كا تربيع Wald Chi-Square	المعنوية	اختبار اومنيبص Omnibus Test	معامل التحديد R-Square
الثابت	-71.011-	197.5782	.129		140.882 .000	.983
نسبة القروض المتعثرة	.025	.0300	.701	.403		
نسبة مخصصات خسائر القروض	.292	.1062	7.561	.006		
نسبة القروض والسلفيات للموارد	-.062-	.0641	.950	.330		

المتغيرات المستقلة	تقدير المعالم	الخطأ المعياري Standard Error	قيمة وولد كا تربيع Wald Chi-Square	المعنوية	اختبار اومنيبص Omnibus Test	معامل التحديد R-Square
نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض	-.118-	.0669	3.133	.077		
نسبة السيولة	.065	.0579	1.275	.259		
نسبة الرافعة المالية	.201	.1890	1.128	.288		
نسبة الكفاءة المالية	-.061-	.0518	1.399	.237		
نسبة كفاية راس المال	.263	.0913	8.277	.004		
حجم البنك	-4.323E-10	1.8634E-10	5.381	.020		

يتضح من الجدول السابق :

- **أن المتغيرات المستقلة (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة القروض والسلفيات للموارد، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة الكفاءة المالية) غير معنوية أي أنها ليست لها تأثيرأو علاقة وليست ذات أهمية مع المتغير التابع "ربحية السهم " حيث أن مستوي المعنوية أكبر من 0.05.**
- **ولكن المتغيرات المستقلة (نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) معنوية أي أنها لها تأثير وعلاقة ذات أهمية مع المتغير التابع ربحية السهم " حيث أن مستوي المعنوية أقل من 0.05.**
- **قام الباحث بعمل اختبار Omnibus Test لمعرفة هل النموذج معنوي أم لا حيث نلاحظ من الجدول السابق أن النموذج معنوي حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٠١.**
- **أخيرًا نجد أن قيمة معامل التحديد R-square تساوي.983 وهي نسبة تأثير عالية أي أن نسبة التغيرات للمتغير التابع وربحية العائد على السهم EPS كمؤشر للأداء المالي والتي تسببها المتغيرات المستقلة بلغت 98.3%. وهو مايثبت صحة الفرض الفرعى الثالث.**

ويمكن صياغة نموذج الإنحدار المقدر عن العلاقة بين مخاطر الإئتمان المصرفى وربحية السهم على النحو التالى :

$$1/(\mu)=-71.011 - 0.025X_1 +0.151X_2 -0.062X_3 - 0.118X_4- 0.065X_5 -0.201X_6- 0.61X_7 +0.263X8 +4.323X_9$$

وبناء على ماتقدم وفى ضوء التحليل السابق ثبت صحة الفرض الأساسى للبحث : ""يوجد أثر معنوى ذو دلالة احصائية بين الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية المصرفية وتحسين الأداء المالى للبنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية ""

٧- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلة

أولا : النتائج :

فى إطار الهدف من البحث ومنهجه تتمثل أهم نتائج البحث بشقيه النظرى والتطبيقى فيما يلى:

١- تواجه البنوك مخاطر مصرفية متنوعة تختلف في درجة خطورتها من بنك إلى أخر ،وتمثل المخاطر الإئتمانية جزءا لايستهان به من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حده منافسة وزيادة حجم المعاملات المصرفية، وبالتالي فإن حسن إدارة هذه المخاطر المحتملة تعتبر من العوامل التي تساعد البنك علي نجاحه وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

٢- من الأمور الهامة التي يجب مراعاتها من قبل مسئول الإئتمان أن لا يقتصر اهتمامه في دراسة البيانات المالية التي يقدمها العميل المقترض ومحاولة اشتقاق النسب المالية التقليدية فقط، بل يجب عليه أن يولي اهتمامه لنوع آخر من التحليل هو ما يعرف بتحليل المخاطر والذي بات يعرف في عالم الأعمال بالتحليل الإستراتيجى حيث أن إدارة مخاطر الإئتمان الفعالة هي التي تدرك ضرورة تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الإئتمان ،لذا يجب علىالبنك أن يتخذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر الإئتمانية من خلال تحري الدقة في اختيار العملاء واتخاذ الضمانات الكافية لضمان الإسترداد فى حالة التعثر.

٣- على الرغم من زيادة الوعى عن المخاطر وإدارة المخاطر إلا أن هيكل الإفصاح الإجباري مازال يخلو من إطار متكامل للإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك، حيث أن تقارير المخاطر الحالية لا تنقل الواقع الحقيقي في التقارير المالية بالشكل الذى يمنح كل مستخدمى المعلومات تحذيرات مبكرة عن أى مخاطر محتملة قد تتعرض لها وتهدد قدرتها

على البقاء والإستمرار في المستقبل ،وفى هذا السياق هناك فجوة فى المعلومات الخاصة بالمخاطرالإئتمانية التى يتعرض لها البنك فى التقارير المالية السنوية ويكتفي بالإشارة عن بعض المعلومات المتعلقة بتكوين المخصصات المقابلة لهذه المخاطر، إلا أنه لا يتم الإفصاح عن باقي الجوانب الهامة المتعلقة بتلك المخاطر والضوابط اللازمة للحد من تلك المخاطر مما لايعكس صورة واضحة عن مخاطرالإئتمان، ومن ثم جاء هذا الإفصاح موجزا وغامضا بشكل لا يفي بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ولا يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك من ملاك ومقرضين ومودعين وجهات رقابية،مما يعكس عدم كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الإئتمان.

٤- هناك تفاوت وقصور واضح بشأن مستوي الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر الإئتمانية، وهو مايسمى بالفجوة المعلوماتية للخطر "Risk Information Gap" بين معدي القوائم المالية ومستخدميها، وان مستوي الإفصاح عن تلك المخاطر طبقا لما ورد عن دليل التعليمات الرقابية الصادر عن البنك المركزي المصري لايتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المصرية والدولية.

٥- نتيجة للمشكلات الناتجة عن المخاطر الإئتمانية والتي تواجهها البنوك على مستوى العالم، أصبحت هناك حاجة ملحة إلى تحديد وقياس ومراقبة ضبط المخاطر الإئتمانية وهو ما تكفلت به لجنة بازل بوضعها معايير وقواعد موحدة لضبط أداء العمل المصرفي، بالإضافة إلى المحافظة على معدلات معينة من كفاية رأس المال تكون قادرة على تغطية الخسائر التي قد تترتب على هذه المخاطر الإئتمانية، وفى هذا الاتجاه تجدر الإشارة الى أن تطبيق أساليب قياس مقررات لجنة بازل وما تتضمنه من أوزان المخاطر ورأس المال المطلوب يلزم البنوك أن تحافظ على تقدم مستوي الأداء لها حتى لا تتحمل أي أعباء أضافية في متطلبات كفاية رأس المال حيث أنه فى حالة تراجع الأداء تزداد المخاطر مما يؤدي إلى زيادة رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل. ويعتزم البنك المركزي المصري البدء بتطبيق الأسلوب المعياري لقياس مخاطر الإئتمان من خلال استخدام التصنيفات الائتمانية الصادرة عن مؤسسات تصنيف الإئتمان الخارجية، وكذا تطبيق الأسلوب البسيط لتخفيف مخاطر الإئتمان.

٦- تم قياس المتغير المستقل وهو الإفصاح عن مخاطر الإئتمان بالمؤشرات التالية: نسبة القروض المتعثرة – نسبة مخصصات خسائر القروض –نسبة القروض والسلفيات للموارد الخارجية والذاتية – نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض – نسبة السيولة– الرافعة المالية – نسبة الكفاءة المالية – نسبة كفاية رأس المال– حجم البنك.

٧- تعتبر مخرجات الأداء المالي في البنوك من مقومات نجاحها، وأحد العوامل التي تسهم في تعزيز قدرتها للتصدي للمخاطر المتوقعة، وبما أن الافصاح عن المخاطرالائتمانية مرتبط بالأداء وكذلك بإمكانيته بتخفيض الفشل المالي، فيجب أن يكون الاداء المالي من اولى الاولويات لدى البنوك والاهتمام به والعمل على اتخاذ جميع الوسائل والطرق لتحسينه باعتباره اداة لتقييم سلامة البنوك بحيث يعطي مؤشرات الى البنوك بأن هناك خطر قادم يهدد البنك. وفى هذا السياق يظهر تاثير كل من الأداء المالي الجيد والإفصاح عن المخاطر الإئتمانية من خلال التقليل من عدم التأكد من التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، كما يظهر تأثيرهما الإيجابي على أسهم البنوك، ويقدم للمستثمرين ضمانات على قدرة البنوك على تحقيق أهدافها المالية والحد من الانعكاسات السلبية الناتجة عن المخاطر الإئتمانية مستقبلا.

٨- تم قياس المتغير التابع وهو تحسين الأداء المالى بالمؤشرات التالية: معدل العائد على الأصول – معدل العائد على حقوق الملكية– العائد على ربحية السهم.

٩- الإختبار الفرض الفرعى الأول من فروض البحث فقد أشارت نتائج الدراسة التطبيقية الى الأتى:ان المتغيرات المستقلة (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة الرافعة المعنوية) ليست لها تأثيرا معنويا على معدل العائد على الأصول " حيث أن مستوي المعنوية أكبر من 0.05، ولكن المتغيرات المستقلة (نسبة القروض والسلفيات للموارد، ونسبة السيولة، ونسبة الكفاءة المالية، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) لها تأثيرا معنويا على " معدل العائد على الأصول" حيث أن مستوي المعنوية أقل من 0.05.

وفى هذا السياق توصل الباحث الى أن قيمة معامل التحديد R-square تساوي 0.994 وهي نسبة تأثيرعالية أي أن نسبة التغيرات للمتغير التابع (معدل العائد على

الاصولROA) والتي تسببها المتغيرات المستقلة بلغت 99.4%، وهو مايثبت صحة الفرض الفرعى الأول.

١٠-لإختبار الفرض االفرعى الثانى من فروض البحث فقد أشارت نتائج الدراسة التطبيقية الى الأتى: أن المتغيرات المستقلة (نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة الكفاءة المالية) غير معنوية أي أنها ليس لها تأثيرا على "معدل العائد على حقوق الملكية " حيث أن مستوي المعنوية أكبر من 0.05، ولكن المتغيرات المستقلة (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة القروض والسلفيات للموارد، ونسبة السيولة، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) معنوية أي أنها لها تأثيرا على " معدل العائد على حقوق الملكية " حيث أن مستوي المعنوية أقل من 0.05. وفى هذا الصدد توصل الباحث الى أن قيمة معامل التحديد R-square تساوي.900 وهي نسبة تأثير عالية أي أن نسبة التغيرات للمتغير التابع وهو معدل العائد على حقوق الملكية ROE كمؤشر للأداء المالي والتي تسببها المتغيرات المستقلة بلغت 90.0 %، وهو مايثبت صحة الفرض الفرعى الثانى.

١١-الإختبار الفرض الفرعى الثالث من فروض البحث فقد أشارت نتائج الدراسة التطبيقية الى الأتى:أن المتغيرات المستقلة (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة القروض والسلفيات للموارد، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة الكفاءة المالية) غير معنوية أي أنها ليست لها تأثيرا على "ربحية العائد على السهم EPS" حيث أن مستوي المعنوية أكبر من 0.05،ولكن المتغيرات المستقلة (نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) معنوية أي أنها لها تأثيرا على "ربحية السهم " حيث أن مستوي المعنوية أقل من 0.05، وفى ها الإتجاه توصل الباحث الى أن قيمة معامل التحديد R-square تساوي.983 وهي نسبة تأثير عالية أي أن نسبة التغيرات للمتغير التابع وهو "ربحية العائد على السهم EPS "كمؤشر للأداء المالي والتي تسببها المتغيرات المستقلة بلغت 98.3%. وهو مايثبت صحة الفرض الفرعى الثالث.

ثانيا : التوصيات :

بناء على النتائج السابقة وايمانا بالدور الى يلعبه القطاع المصرفى فى بيئة الأعمال المصرية فى النشاط الإقتصادى يقترح الباحث التوصيات التالية:

١- تطوير مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية عامة والمخاطر الإئتمانية على وجه الخصوص من خلال استحداث قائمة جديدة يتم إعدادها وفقا لمعيار محاسبي جديد يتم إعداده لهذا الغرض يأخذ في الاعتبار الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المفصح عنها مثل (الملاءمة -القابلة للفهم -القابلية للمقارنة- القابلية للتحقق). وتكون هذه القائمة ملزمة لجميع وحدات النشاط المصرفي للإفصاح عن جميع المعلومات الضرورية الخاصة بالمخاطر المصرفية ووجود أسس ملزمة توضح حجم الخطر وتفاصيله كما ونوعا، ومن ثم كيفية إدارة تلك المخاطر والحد منها ومن خطورتها،وهذا من شأنه تحقق الأهداف المنشودة من القوائم المالية لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك بوجه عام والبنوك والأجهزة الرقابية بوجه خاص. فى ضوء متطلبات قواعد الجهات الإشرافية والرقابية والمعايير المحاسبية.

٢- ضرورة تاهيل كادر محاسبي وإداري متخصص في قياس الأداء المالي للبنوك بشكل علمي ومنظم تحقيقا للاستفادة العملية منالأساليب والمؤشرات المتاحة حاليا واستخدام الأساليب والطرق الإحصائية والرياضية التي يمكن استخدامها خاصة في مجال التنبؤ بالنتائج المالية التي تحسن من درجة عدم التأكد.

٣- تطوير آلية للإنذار المبكر تكون مهمتها توجيه النظر للمخاطر المصرفية-خاصة الإئتمانية منها- والإكتشاف المبكر لهذه المخاطر سوف يساعد واضعي السياسات الإئتمانية في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائرالأدنى حد ممكن، وحتى يمكن تطبيق لك من الضرورى تطوير إدارات المخاطر بالبنوك التجارية تقنيا والعمل على تطبيق نظم معلومات متطورة لقياس وتحديد أوزان المخاطر آليا وفقا لأسلوب قياس مخاطر الائتمان الداخلي والأساسي في ضوء المعاملات الإحصائية التى يصدرها البنك المركزى المصرى.

٤- ضرورة مراعاة إلتزام البنوك بالشفافية في عرض قوائمها المالية حيث إنها إلى جانب أهميتها القصوى في تحليل وقياس المخاطر التي يتعرض لها كل بنك والتي من شأنها التأثير على المركز المالي للبنك، ومن ثم على القيمة السوقية لسهم البنك المتداول ببورصة الأوراق المالية وعلى أداءه المالي. فضلا عن أنه يتوقف عليها العديد من القرارات من قبل المستثمرين وأصحاب حقوق المصالح.

٥- ضرورة قيام البنوك بوضع السياسات والخطط والبرامج الفاعلة في إدارة وتنظيم عملية الاقتراض حتى لا تتعرض لمخاطر عدم قدرة العملاء على سداد القروض، ويتطلب ذلك ضروة توافر معايير سليمة لمنح الإئتمان عند صياغة السياسة الإئتمانية للبنك تحقق أمان أموال البنك، وتحقق التوازن بين الربح والسيولة، والمسئولية الاجتماعية للبنك.

ثالثا : التوجهات البحثية المستقبلية:

١- أثر االقياس والإفصاح عن المخاطر الإئتمانية فى ظل نشاط توريق الديون على الحوكمة المصرفية.

٢- الإفصاح المحاسبى عن نتائج تحليل المخاطر الإئتمانية فى تحقيق التنمية المستدامة.

٣- المحاسبة عن مخاطر الأصول السامة لأدوات الإئتمان فى القوائم المالية للبنوك التجارية وانعكاساتها على جودة التقارير المالية.

٤- أثر تطبيق متطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية رقم ٧ على تحسين مستوى الافصاح عن مخاطر الإئتمان فى البنوك التجارية.

٥- انعكاسات التقييم المحاسبى للخسائر الإئتمانية فى ضوء التوافق بين معيار التقرير المالى الدولى IFRS9 ومقررات لجنة بازل ٣ فى البنوك التجارية المصرية.

٦- أبعاد تقييم مراقب الحسابات لمخاطر الإئتمان وأثر ذلك على جودة تقريره فى ضوء مقررات لجنة بازل.

٧- أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن مخاطر الإئتمان المصرفى والمعلومات المستقبلية .

٨- المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- ابراهيم، علاء الدين توفيق ، الإفصاح عن المخاطر: المحتوى الإعلامي والآثار الاقتصادية: دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الثاني، ٢٠١٤.
- أبو خزانة ، ايهاب محمد ، نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي وتكوين مخصص الائتمان بالبنوك التجارية، إدارة الإئتمان، بنك الأسكندرية، مصر، ٢٠٠٧.
- أبو عباس ، ياسمين عصام ناصر ، الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية المنشورة : دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي وقطاع التأمين في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ٢٠١٦.
- أبو كمال ، ميرفت على ، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف " وفقا للمعايير الدولية بازل ٢ دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة،٢٠٠٧
- البنك المركزى المصرى، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.
- البنك المركزي المصري، ٢٠٠٨، مراجعة دليل التعليمات الرقابية الصادر عن قطاع الرقابة والإشراف، (قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك)، متاح على الموقع الالكتروني--www,cbe, org,eg.
- الجابرى ، خالد محمد أحمد ، إدارة مخاطر الإئتمان فى البنوك التجارية اليمنية، مجلة القلم، جامعة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية، الجمهورية اليمنية، العدد السابع، ٢٠١٧.
- الخطيب ، سمير ، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي و تطبيق عملي، الاسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٥.

- الخطيب ، محمد ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة. الطبعة الأولى، دار الحامد للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٠.
- الدليل المصري لحوكمة الشركات، (اغسطس ٢٠١٤)، الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية، الاصدار الثالث. eiod. Org.www
- الزغبى ، علي عدنان ، تأثير مخاطر الائتمان في ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، ٢٠١٩.
- الشطرات ، حسنى خليل جميل ، مقومات الرقابة الداخلية واثرها على تقييم الأداء المالى للبنوك التجارية : دراسة ميدانية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامى، جامعة الازهر، المجلد ١٩، العدد ٥٥، ٢٠١٥.
- الشماع ، خليل ، تحليل وتقييم الأداء المصرفى، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
- الشويطر ، انس محمد ، اثر حجم القروض والودائع على الأداء المالى فى المصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة ال البيت، الأردن، ٢٠١٩.
- العيسى ، ياسين أحمد ، مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع:الأدوات المالية / الإفصاحات: دراسة ميدانية على البنوك الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد ٨، عدد.١، ٢٠١٢.
- القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ الخاص باصدار البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد، الباب الثانى، الفصل الخامس بعنوان الرقابة على البنوك وتأمين الودائع.
- القمودي ، رندة المختار رحومة ، القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل :دراسةتطبيقية على مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري"، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية التجارة ،٢٠١٥.
- المليجى، هشام حسن عواد، عماد سعد محمد الصايغ، مدى كفاية الإفصاح المحاسبى عن مخاطر السيولة وفقا لمقررات بازل ٣: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة –جامعة عين شمس، ٢٠١٢.

- الميهي ، رمضان عبد الحميد ، القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية في ضوء مقررات بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية "IFRS مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد ٣، أكتوبر، ٢٠١٥.
- النهار، قصي كارم حسين ، أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة أل البيت، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية / الاردن، ٢٠١٩.
- بشاتوه،عمار ظاهر ممدوح ، أثر الإفصاح الإختيارى عن المخاطر فى تقييم الأداء المالى باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة فى بورصة عمان، رسالة دكتوراة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن، ٢٠١٩.
- تقارير البنك المركزي المصري، وحدة تطبيق مقررات بازل II : متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الإئتمان –ورقة مناقشة،٢٠١٤.
- تقارير البنك المركزي المصري،، إدارة بازل : التقييم الداخلى لكفاية راس المال ICAAK، ٢٠١٥.
- تقارير البنك المركزي المصري، ضوابط منح الائتمان :التصنيف الإئتماني وأسس تقييم الجدارة الإئتمانية للعملاء، ٢٠١٨.
- تقارير البنك المركزي المصري، مخاطر التركز الإئتماني وفقا للدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل II، ٢٠١٩.
- جادو ، سماسم كامل موسي ابراهيم ، ' تأثير الإفصاح عن المخاطر وفقا المتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ (IFRS7) علي تحقيق القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، العدد الأول، ٢٠١٢.
- جداينى ، سامية ، جمال الدين ، سحنون ، تقييم وتحليل الأداء المالى للبنوك الإسلامية : دراسة حالة البنك الإسلامى الأردنى للتمويل والإستثمار، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الشلف، الجزائر العدد السادس عشر، ٢٠١٧.

- حافظ ، حسن محمد محمد ، نحو مؤشر لحساب وتقييم القوة المالية للبنوك في مصر: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية، البنوك التجارية التقليدية والبنوك التجارية التقليدية ذات الفروع الإسلامية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ١، ٢٠١٨.
- حشاد، نبيل ، دليلك الى اتفاقية بازل (٢): المضمون – الأهمية – الأبعاد، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٤.
- حماد ، طارق عبد العال ، ادارة المخاطر، الدار الجامعية، الأسكندرية، ٢٠٠٣.
- خميس ، حسن كامل فرج ، مدى استخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الخاصة (تحليل عملي) قبل وبعد تطبيق أسس القياس والاعتراف المحاسبي الصادرة من البنك المركزي"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد الثالث، الجزء الأول،٢٠١٩.
- سلامة ، راشد محمد ، محمود فلاح الرفاعى، العلاقة بين الاداء المالى والمخاطر الكلية : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية والمخاطر الكلية لأسعار أسهمها فى بورصة عمان، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد ١٤، العدد٢، ٢٠١١.
- عبد الموجود ،أشرف أحمد ، الإفصاح المحاسبي في الجهاز المصرفي المصري في ظل اتفاقية تحرير التجارة العالمية واتجاهات الإفصاح الدولية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، ٢٠١٠.
- عبد الصمد ، وفاء محمد " القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات بازل ٢ بين النظرية والتطبيق، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مج. ٣٢، ع. ١،٢٠٠٨.
- علي ، هشام صلاح سيد ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك المصرية دراسة مقارنة لأداء البنوك المصرية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول. 2010.
- عز الدين، ياسمين عبد الوهاب السيد ، أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر فى البنوك التجارية، رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة طنطا، ٢٠١٧.

- فطوم حوحو ،عيساوى ، سهام ، رضا، زهوانى ، تقييم كفاءة البنوك الإسلامية الجزائرية باستخدام مؤشرات الأداء المالى : دراسة مقارنة لبنك البركة الإسلامى وبنك الخليج خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادى، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسيير، مجدد ١٠، العدد ١، ٢٠١٧.
- قورة ،أحمد حسن ، الإئتمان، سلسلة المنتدى الاقتصادي – اللقاء السابع والثامن: الائتمان المصرفي والقروض المصرفية الأزمة والحل، جامعة الأزهر – مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، ٢٠٠٢.
- محمد ، أمجد حسن عبد الرحمن ، دراسة تحليلية مقارنة لمؤشرات أداء البنوك التجارية العامة والخاصة فى جمهورية مصر العربية: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠١٠.
- مطر ، محمد ، الإتجاهات الحديثة فى التحليل المالى والإئتمانى ،دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠.
- نشوان ،إسكندر، الطويل ، عصام ، شحادة ، محمد ، أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية على تحسين الأداء المالى للبنوك المدرجة فى بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربى بن مهيدة أم البواقى، فلسطين، العدد٩، جوان، ٢٠١٨.
- وهدان ، ثائر فتحي ، أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.٢٠١٧.

ثانيا : المراجع باللغة الأنجليزية:

- **Acharya, Viral, V., & Ryan, Stepheng (2015). Banks Financial Reporting and Financial System Stability. Journal of Accounting Research, 54 (2), 277-340. https://doi.org/10.1111/1475-679X.12114.**
- **Adamu, Musa Uba. (2013), "The Need for Corporate Risk Disclosure in the Nigerian Listed Companies Annual Reports", IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Vol.1, Issue 6.**
- **Alshatti, A. (2015), The Effect of Credit Risk Management on Financial Performance of the Jordanian Commercial Banks,**

Investment Management and Financial Innovations,Amman, Jordan, 12, (1-2).

- **Basel Committee on Banking Supervision,(2017), Implementation of Basel Standards A Report to G20 Leaders on implementation of the Basel II Regulatory Reforms, Bank for International Settlements.**
- **Basel Committee on Banking Supervision, Best Practices for Credit Risk Disclosure, September 2000.**
- **Coetsee, D, (2010),"A Critical Review of the Effect of Accounting for Financial Instruments on the Accounting Framework", Southern African Business Review, Vol. 10, No. 1.**
- **Hanitha Vije Yara Basel Committee on Banking Supervision,tnam, (2016), The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance : A Study of State Commercial Banks in Sri Lanka University.**
- **Hassan, Nermine S. M. (2014), "Investigating the Impact of Firm Characteristics on the Risk Disclosure Quality". International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 9(1), pp. 109-119., pp100-118.**
- **Isanzu, J., (2017), The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinese Banks, Journal of International Business Research and marketing, Vol.2, Issue. 3.**
- **Khlif, H and K.Hussainey.(2016), "The Association between Risk Disclosure and Firm Characteristics: a Meta-Analysis". Journal of Risk Research. 19(2).**
- **Kryvych, Ya & I. Makarenko,(2013) "Banking Risks: Enhancing Requirements Concerning Risk Management and Information Disclosure", SHEE" Ukrainian Academy of Banking of the National Bank of Ukraine**
- **Lefcaditis, Constantinos., Tsamis, Anastasios., Leventides, John., (2014), "Concentration risk model for Greek bank's credit portfolio", The Journal of Risk Finance, Vol. 15 No. 1.**
- **Linsley,P.M.Shrives,P.J.,Risk Reporting:A Study of Risk Disclosure in the Annual Reports of UK Companies,The British Accounting Review,Vol.38, No.1,2006.**
- **Li, F., & Zou, Y. (2014). The Impact of Credit Risk Management on Profitability of Commercial Banks: A Study of Europe. UMEA University.**

- **Million Gizaw. Matewos Kebede and Sujata,(2015), The Impact of Credit Risk on Profitability Performance of Commercial Banks in Ethiopia. African Journal of Business Management. Vol. 9(2).**
- **Mokhtar, E., and H.,Mellett.(2013),"Competition, Corporate Governance, Ownership Structure and Risk Reporting", Managerial Auditing Journal, Vol.28,No. (9).**
- **Moumen. N.• Ben Othman H and Hussainey. K.,(2015), The Value Relevance of Risk Disclosure in Annual Reports: Evidence from MENA Emerging Markets. Research in International Business and Finance.**
- **Ndoka, S., & Islami, M. (2016). The Impact of Credit Risk Management in the Profitability of Albanian Commercial Banks During the Period 2005-2015. European Journal of Sustainable Development.5,3,p445.**
- **Neifar,S., and A.,Jarboui.,(2017), "Corporate Governance and Operational Risk Voluntary Disclosure: Evidence from Islamic Banks". Research in International Business and Finance.**
- **Nyarko--Bassi, M.(2018). Effects of Non-Performing Loans on the Profitability of Commercial Banks- Case of Some Selected Banks on the Ghana Stock Exchange. Global Journal of Management and Business Research. 18,2, p7-10.**
- **Oliveira, Jonas. Rodrigues, Lu' cia Lima. Crai, Russell., (2011), "Risk-related disclosure practices in the annual reports of Portuguese credit institutions: An exploratory study", Journal of Banking Regulation, Vol.12.**
- **Patwary, M.,&Tasneem, N. (2019) Impact of Non-Performing Loan Loan on Profitability of Banks in Bangladesh: A Study from 1997 to2017. Global Journal of Management and Business Research.**
- **Peter Mutua Mutava & Abdullah Ibrahim Ali, (2016), Effects of Credit Risk Management on Financial performance of Commercial Banks in Mombasa County, Research Journal of Finance Accounting.**
- **Saeed, S. & Zahid, N. (2016). The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks. Journal of Business & Financial Affairs. 5,2,p.15-17.**
- **Salman Hamid. Aziz. Bilal. Nazir Ahsan.(2016), Financial Credit Risks and Earning Efficiency; Empirical evidence from banking**

sector Pakistan. International Journal of Research in Finance and Marketing. Vol. 6.

- **Samuel, O.,(201510, The Effect of Credit Risk on the Performance of Commercial Banks in Nigeria, Social and Management Science.**
- **Santhosh, Abraham A. and Philip J. Shrives, (2014), "Improving the Relevance of Risk Factor Disclosure in Corporate Annual Reports", The British Accounting Review, Vol.46, pp 91–107.**
- **Shahid, M. Gul, F. and Naheed, K. (2019). Credit Risk and Financial Performance of Banks: Evidence from Pakistan, NUML International Journal of Business & Management, Vol. 14, No. 1, P. 144-155.**
- **Simamora, R. and Oswari, T. (2019). The Effects of Credit Risk, Operational Risk and Liquidity Risk on the Financial Performance of Banks Listed in Indonesian Stock Exchange, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. 3, Issue. 5, P. 182-193.**
- **Xiao, S., Ellena, J., Armstrong, G. and Capelluto, D.,(2016), Structure of the GAT Domain of the Endo Somali Adapter Protein Tom1, Data in Brief, Vol.7.**